وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور التمويل المصرفي الشامل في دعم مشاريع ريادة الأعمال – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر خلال الفترة (2000-2023)

إعداد الطلبة:

- توفيق طويل
- محمد الحبيب رزاق لبزة

تحت إشراف الأستاذ:

د. آمال بوسواك

نوقشت يوم: 2024/06/12

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. رضوان عادل	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيساً
د. آمال بوسواك	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً ومقرراً
د. عبد الجليل هويدي	جامعة الشهيد حمه لخضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور التمويل المصرفي الشامل في دعم مشاريع ريادة الأعمال – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر خلال الفترة (2000-2023)

إعداد الطلبة:

- توفيق طويل
- محمد الحبيب رزاق لبزة

تحت إشراف الأستاذ:

د. آمال بوسواك

نوقشت يوم: 2024/06/12

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. رضوان عادل	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيساً
د. آمال بوسواك	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفاً ومقرراً
د. عبد الجليل هويدي	جامعة الشهيد حمه لخضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين

أخواتي وإخوتي

أقاربي وأصدقائي زملائي

وكل من أحب

إلى كل طالب علم

الشكر والعرفان

الشكر أولاً وأخيراً موصولاً لله تعالى الذي وفقنا في إعداد هذا البحث، ثم نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى التي بثت فينا روح الجد والمثابرة ولم تبخل علينا بالمساعدة والنصح والتوجيه الأستاذة المحترمة "بوسواك آمال"، والتي تكرم بالإشراف على هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر لكل أفراد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالخصوص الأساتذة الذين أعانونا، وفي الأخير نوجه شكرنا لكل من مد يد العون من قريب أو بعيد، وإلى كل من أعاننا على إنجاز بحثنا هذا ولو بكلمة تشجيع أو دعوة صادقة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال، بتسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية له، من خلال ما توفر لنا من مصادر واعتماداً على المنهجين الوصفي والتحليلي لأنهما مناسبان لهذه الدراسة إلى حد ما، لتوضيع واقعه في الجزائر ومصر خلال الفترة ما بين 2000-2023؛ ومعرفة لِما له من أثر كبير في تطوير الوسط الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى المقارنة بين التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في الجزائر ومصر، مرتكزين على البُنى التحتية والدعم الحكومي والتمويل والتعليم وطبيعة وواقع كل منهم في كلا الدولتين؛ وهو ما يستدعي ضرورة اتخاذ تدابير أكثر لتطوير دعم ريادة الأعمال في الجزائر ومصر ولأجل تطوير الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الشامل- دعم ريادة الأعمال- البُنى التحتية – التعليم.

Study summary

This study aimed at highlighting the important role of inclusive banking finance in supporting entrepreneurship by highlighting its most important concepts, through the sources provided to us and relying on the descriptive and analytical methodologies that are somewhat appropriate for this study, to bring about its realities in Algeria and Egypt between 2000 and 2023; and to know why it has a significant impact on the development of the economic environment.

The study found a comparison between inclusive bank financing in supporting entrepreneurship in Algeria and Egypt, building on infrastructure, government support, financing, education and the nature and realities of each State; This calls for further measures to develop support for entrepreneurship in Algeria and Egypt and for the development of the economy.

Keywords: Inclusive Bank Finance - Business Leadership Support - Infrastructure - Education.

الفهارس

المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول

مفاهيم أولية حول التمويل المصرفي الشامل

تمهيد 10

المبحث الأول: ماهية التمويل 11

المطلب الأول: مفهوم التمويل 11

المطلب الثاني: أهمية ومراحل التمويل 12

الفرع الأول: أهمية التمويل 12

الفرع الثاني: مراحل التمويل 12

المطلب الثالث: العوامل المحددة في نوع التمويل ومخاطره وضماناته 13

الفرع الأول: العوامل المحددة في نوع التمويل 13

الفرع الثاني: مخاطر التمويل 15

المطلب الرابع: وظائف ومبادئ التمويل 15

الفرع الأول: وظائف التمويل 15

الفرع الثاني: مبادئ التمويل 16

المبحث الثاني: مقومات التمويل المصرفي الشامل 18

المطلب الأول: تعريف ونشأة التمويل الشامل 18

الفرع الأول: تعريف التمويل الشامل 18

الفرع الثاني: نشأة التمويل الشامل 19

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الشامل 20

الفرع الأول: أهمية التمويل الشامل..... 20
الفرع الثاني: أهداف التمويل الشامل..... 20
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التمويل الشامل 21
المطلب الرابع: آليات وركائز تعزيز التمويل الشامل..... 23
الفرع الأول: آليات تعزيز التمويل الشامل..... 23
الفرع الثاني: ركائز تعزيز التمويل الشامل..... 24
المبحث الثالث: تقويم التمويل المصرفي الشامل 25
المطلب الأول: دوافع التحول نحو التمويل الشامل..... 25
المطلب الثاني: مقومات التحول نحو خيار التمويل الشامل..... 27
خلاصة الفصل..... 28

الفصل الثاني

مدخل لريادة الأعمال

تمهيد..... 30
المبحث الأول: ماهية ريادة الأعمال 31
المطلب الأول: التعريف بريادة الأعمال..... 31
المطلب الثاني: نشأة ريادة الأعمال 32
المطلب الثالث: أهمية ريادة الأعمال 33
المبحث الثاني: تحديد أسس ريادة الأعمال 35
المطلب الأول: مميزات ريادة الأعمال..... 35
المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لرواد الأعمال..... 36
المطلب الثالث: تعزيز ريادة الأعمال 37
المبحث الثالث: دراسة الأعمال الريادية 39

المطلب الأول: مجالات ريادة الأعمال..... 39
المطلب الثاني: أبعاد ريادة الأعمال 40
المطلب الثالث: عوامل نجاح مشاريع ريادة الأعمال..... 41
خلاصة الفصل..... 43

الفصل الثالث:

دراسة حالة (مقارنة بين التمويل المصرفي الشامل للجزائر ومصر في دعم ريادة الأعمال في الفترة ما بين 2020-2023)

تمهيد..... 45
المبحث الأول: البنية التحتية والدعم الحكومي في الجزائر ومصر 46
المطلب الأول: واقع البنية التحتية في الجزائر ومصر..... 46
المطلب الثاني: الدعم الحكومي لمشاريع الجزائر ومصر 51
المبحث الثاني: طبيعة التمويل والتعليم في الجزائر ومصر..... 53
المطلب الأول: طبيعة التمويل في الجزائر ومصر..... 53
المطلب الثاني: طبيعة التعليم في الجزائر ومصر 55
خلاصة الفصل..... 59
خـاتمة..... 60
قائمة المصادر والمراجع..... 63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	: يمثل مصادر تمويل البنى التحتية في الجزائر	49
شكل رقم 02	: تطور حجم الاستثمار في البنية الأساسية في مصر في جميع القطاعات بالمليار دولار	50

مقدمة

تسعى العديد من دول العالم إلى تحقيق نمو كبير في اقتصاد بلادها وذلك من خلال التمويل المصرفي الشامل، والعمل المكثف على تعزيز سياساته و تمكين جميع أفراد المجتمع من الحصول على شتى أنواع الخدمات المالية، وهذا ما يجعله محفزاً لأرباب العمل في المساهمة في التطوير والنمو للاقتصاد، وقد كانت ريادة الأعمال ذو أهمية كبيرة وسط الميدان الاقتصادي، فعمل التمويل المصرفي الشامل على دعمها بمختلف الاستراتيجيات والآليات وتوفير كل ما يلزم لتحقيق الهدف المنشود؛ فكان له الدور البارز في تحقيق العدالة الاقتصادية وتشجيع رواد العمل على تقديم أفضل ما عندهم في الوسط الاقتصادي، خاصة أنه يعزز من الاستقرار المالي في ظل كل الأزمات المفاجئة التي يمكن لأي دولة أن تتعرض لها، إضافة إلى هذا كله فإنه يهدف على حماية جميع المؤسسات المالية من المخاطر المتوقعة؛ حيث أنه يساهم في تحسين المشاريع المختلفة في كافة المؤسسات الاقتصادية، ليتمكن أيضاً من تعزيز قدرة كل فرد على الاندماج في بناء مشاريعهم الخاصة وهذا ما يؤثر بطبيعة الحال على التخلص من الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

ومما لا شك فيه أن دولتا الجزائر ومصر كانتا قد حظيتان بدعم التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة مشاريعهما خلال الفترة ما بين 2000-2023، فكانت بفضله التطورات في الدولتين واضح وضوح الشمس خاصة في البنية التحتية لكليهما في هذه الفترة، فقد كانت في تحسن مستمر، وهذا ما جعلهما تعتمدان في ريادة أعمالهما في التمويل المصرفي الشامل.

1. الإشكالية

ومما تطرقنا له سابقاً كمنطلق لصياغة الإشكالية التالية:

⇐ في ما يتجلى دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال للجزائر ومصر خلال الفترة 2000- 2023؟.

الأسئلة الفرعية:

ومن تلك الإشكالية الأساسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- ❖ فيما يتمثل التمويل المصرفي الشامل وريادة الاعمال؟
- ❖ ما هي خصائص التمويل المصرفي الشامل وكيف تختلف عن التمويل المصرفي التقليدي؟

- ما هي مُتطلبات الحصول على التمويل المصرفي الشامل بالنسبة لرواد الأعمال؟
- كيف تختلف أنظمة التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال بين مصر والجزائر؟

2. الفرضيات

وبُغية معالجة إشكالية البحث السابقة وإيجاد الحلول لمشكلتها فيمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يُساهم التمويل المصرفي الشامل في تعزيز ريادة الأعمال من خلال توفير الوصول إلى التمويل لرواد الأعمال.

الفرضية الثانية : تعتبر كلا من الجزائر ومصر من أكثر الدول التي تمتعت بنصيب وفير من دعم التمويل المصرفي الشامل لريادة الأعمال.

الفرضية الثالثة : تواجه ريادة الأعمال تحديات في الحصول على تمويل مصرفي شامل في كل من مصر والجزائر .

الفرضية الرابعة :هناك أفضل ممارسات يمكن اتباعها لتعزيز دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في كل من مصر والجزائر.

3. دوافع اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بموضوع ريادة الأعمال والتمويل المصرفي الشامل والذي يدخل ضمن صلب تخصصنا.
- يُثري هذا البحث المعرفة حول أنظمة التمويل المصرفي الشامل المختلفة ودورها في دعم ريادة الأعمال.
- يُقدم هذا البحث رؤى جديدة حول التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الحصول على تمويل مصرفي شامل في الدول النامية.
- يمكن أن تساعد نتائج هذا البحث صانعي السياسات في مصر والجزائر على تصميم وتنفيذ سياسات لدعم ريادة الأعمال من خلال التمويل المصرفي الشامل.

4. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عرض موضوع دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال، الذي بدور الأساسي عامل مهم في معرفة قدرة المؤسسات في تعزيزه، بالإضافة إلى إمكانية تطويره وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تقنية بجودة عالية وبأقل تكلفة. تُساهم في فهم العلاقة بين التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال بشكل أفضل، خاصة في سياق الدول النامية مثل مصر والجزائر. تُقدم رؤى جديدة حول التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الحصول على تمويل مصرفي شامل في الدول النامية.

5. أهداف الدراسة

يهدف بحثنا المتواضع إلى بعض الأهداف أبرزها:

- ❖ عرض جانب مفاهيمي للتمويل والتمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال.
- ❖ التعرف إلى أهم البُنَى التحتية التي عمل التمويل المصرفي الشامل على دعمها.
- ❖ تحديد أهم استراتيجيات التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال للجزائر ومصر خلال الفترة 2000-2023.
- ❖ مقارنة أنظمة التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال بين مصر والجزائر.
- ❖ تحديد التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الحصول على تمويل مصرفي شامل في كل من مصر والجزائر.
- ❖ اقتراح أفضل الممارسات لتعزيز دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في كل من مصر والجزائر.

6. حدود الدراسة :

تمثلت حدود هذه الدراسة في ما يلي:

- **الحد المكاني**: تم إجراء إسقاطات الدراسة في الجزائر ومصر.

- **الحد الزماني:** تم إجراء الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2024/2023 خلال الفترة الممتدة من شهر فيفري إلى آخر شهر ماي.

7. منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، ومقارنة التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال مع مصر مع توضيح مساهمته في كلاهما.

8. الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية :

الدراسة الأولى : زينب امين السيد خيال * ;رشا ضياء الدين إبراهيم منصور 2023، أثر استخدام استراتيجية الشمول المالي على تمويل المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية بالتطبيق على البنوك التجارية 1.

يهدف الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي من حيث وصول المنتجات والخدمات المالية وابعاده ومن ثم تحديد أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في المجتمع ثم تحليل تأثير الشمول المالي من حيث القدرة المالية على تمويل المشروعات الصغيرة.

واستنتج البحث من خلال تحليل آراء الفئات المستقصي منها للأبعاد المتعلقة بالشمول المالي ، أن العلاقة بين بُعد النجاح الاستراتيجي والشمول المالي كانت بدرجة مرتفعة بمتوسط مرجح (3.87) وانحراف معياري (0.575) ، وأوصى البحث على ضرورة العمل على إطلاق استراتيجية قومية للشمول المالي على مستوى الجمهورية يكون الهدف منها تعليم وتثقيف الشباب في المدارس والجامعات بأهمية الشمول المالي وتأثيره الإيجابي على تحقيق اهداف ريادة الأعمال بشكل خاص وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام، مع ضرورة تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً حيث يمكن تنفيذ تلك الاستراتيجية بالتعاون مع العهد المصرفي المصري. وتشكل الائتمانات أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد المصري، لمساهمتها الكبيرة في تخفيض نسب البطالة الأخذة في الازدياد بسبب إغلاق فرص العمل داخل مصر، فلا بد من إيجاد مشاريع تشغيلية بناءه تستوعب الأيدي العاملة، كما تعمل الائتمانات الموجهة للمشاريع الناجحة على تنمية تلك المشاريع ومن ثم الوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي يساهم في التنمية

1زينب امين السيد خيال * ;رشا ضياء الدين إبراهيم منصور ، أثر استخدام استراتيجية الشمول المالي على تمويل المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية بالتطبيق على البنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 14 ، العدد1 ،2023 ، ص 126- 137

الدراسة الثانية : قاضي عمر .سماي علي 2021 .تقييم اليات التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر دراسة حالة أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة بولاية المدية للفترة 2008-12018

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي لعبته البنوك العمومية، في تحفيز المقاولاتية بالجزائر على ضوء قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم الحكومي المستحدثة، حيث استهدفت الدراسة الميدانية عينة عشوائية اشتملت على (123) فردا من المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، كما جمعت المعلومات عن طريق استبانة تم إعدادها انطلاقا من الدراسات السابقة والأدبيات النظرية، هذا وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولقد أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2008-2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة والتي تعتبر البنوك العمومية، أحد أطرافها هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاول، كما أفرزت نتائج الدراسة الميدانية أن البنوك العمومية ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية كما أن عنصر الكثافة البنكية يعتبر مهما في دعم المقاولاتية.

الدراسة الثالثة : أمينة مزيان .رشيد بوكساني 2018 واقع ريادة الاعمال في الجزائر: نحو ضرورة تطوير و ترقية سياسات الدعم و المرافقة.2

اعتمدت الجزائر على عدة آليات و أجهزة لدعم و ترقية المشاريع المقاولاتية، إلا أن هذه الأخيرة مازالت تواجه عدة صعوبات تعيق نموها و تطورها. هذه الصعوبات تتعلق أساسا بطبيعة النسيج الاقتصادي الوطني، المقاربة الاجتماعية المعتمدة من طرف هذه أجهزة الدعم، غياب الثقافة المقاولاتية، ضعف برامج التكوين و التعليم المتعلقة بريادة الاعمال (المقاولاتية)، غياب الأصالة و الإبداع، ضعف مؤهلات المقاول، الصعوبات المالية...الخ. كل هذه الصعوبات تفرض ضرورة تطوير و تعزيز سياسات و آليات الدعم و المرافقة من اجل مشاريع ريادية مستديمة و إبداعية في الجزائر.

الدراسات باللغة الأجنبية:

الدراسة الأولى : الأسواق المصرفية والحواجز أمام ريادة الأعمال في الأقليات وغيرها من المجالات.2023

1قاضي عمر .سماي علي .**تقييم اليات التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر دراسة حالة أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة بولاية المدية للفترة 2008-2018** ، **مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد 9 ، الرقم 1 ، 2021، ص 6- 22**

2قاضي عمر .سماي علي 2021 .تقييم اليات التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر دراسة حالة أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة بولاية المدية للفترة 2008-2018 ، مجلة معارف، مجلد 13 ، الرقم 2، 2018 ، ص 395-372

banking markets and barriers to entrepreneurship in minority and other areas[1]

تبحث هذه الدراسة التجريبية في الروابط بين ريادة الأعمال في شكل دخول المؤسسة، والأسواق المصرفية المحلية، وتوافر النطاق العريض، مع التركيز على مناطق الأقليات في الولايات المتحدة .إن عدم القدرة على الوصول إلى البنوك ونقص المنافسة في السوق للحصول على قروض الأعمال الصغيرة يمكن أن يزيد من صعوبة التغلب على قيود السيولة لبدء مشروع تجاري جديد .يمكن أن يسهل الوصول إلى الإنترنت واسع النطاق الشركات الناشئة بشكل مباشر من خلال تعزيز ربحية الشركة وبشكل غير مباشر من خلال تحفيز المنافسة في سوق القروض، وخفض تكلفة الوصول إلى التمويل، وتمكين الوصول إلى رأس المال المالي من مقرضي التكنولوجيا المالية .ومن المفترض أن تكون الحواجز أمام إنشاء أعمال تجارية جديدة والتي أقامتها الأسواق المصرفية المحلية أعلى في مناطق الأقليات، نظراً للصعوبة الأكبر التي يواجهها أصحاب المشاريع من الأقليات في جمع رأس المال المالي .وتظهر النتائج التجريبية أن توفر النطاق العريض، وكثافة البنوك المحلية، والمنافسة في قروض الشركات الصغيرة، كلها عوامل تسهل الشركات الناشئة .يعمل النطاق العريض على تقليل الحواجز أمام رواد الأعمال كما هو مفترض من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة .ويؤدي توافر النطاق العريض إلى تخفيف الحواجز الناجمة عن عدم كفاية الوصول إلى البنوك المحلية ونقص المنافسة في قروض الأعمال الصغيرة من البنوك .

- **الدراسة الثانية : تأثير التمويل المصرفي المصري على الاستراتيجيات المالية لرواد الأعمال في دورة حياة الشركات الصغيرة والمتوسطة. 2023 :**

The Impact of Egyptian Banking Finance on Entrepreneurs' Financial Strategies for SME's Lifecycle[2]

رواد الأعمال هم العامل الرئيسي وراء إنشاء أعمال تجارية جديدة في جميع المجالات والقطاعات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، .الهدف الرئيسي للبحث هو استكشاف تأثير التمويل المصرفي المصري من التسهيلات والمبادرات على الاستراتيجيات المالية لرواد الأعمال لدورة حياة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل المصرفي والحصول على تسهيلات ائتمانية، مع تأثير مرحلة حياة الشركات الصغيرة والمتوسطة مع بدء التشغيل أو النمو ومعايير الاختيار .واحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة .ويحدد البحث كل من

1 James E. Prieger , **banking markets and barriers to entrepreneurship in minority and other areas** , **Journal of Economics and Business** Volume 124,Elsevir March–April 2023,

2 AG Hammad, M Saad, **The Impact of Egyptian Banking Finance on Entrepreneurs' Financial Strategies for SME's Lifecycle**, Journal of Business, 2023

التأثيرات المذكورة، بين العلاقة مع وجهة نظر عامة دون افتراض قطاع أو مجال عمل محدد، وكيف يجب على القطاع المصرفي المصري دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال بكفاءةاستخدم الباحث أسلوب جمع البيانات النوعية من خلال إجراء مقابلات غير منظمة مع أكثر من 20 مصرفيًا محترفًا يعملون في بنوك مختلفة بالقطاع المصرفي المصري، متخصصين في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على أفضل الممارسات مع معايير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها .علاوة على ذلك، إجراء استبيانات مفتوحة مع رواد الأعمال/أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات.

التعقيب عن الدراسات السابقة :

فهم محدود للعلاقة بين التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال: لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من البحث لفهم كيفية تأثير الوصول إلى الخدمات المالية على رواد الأعمال كذلك نقص في الدراسات المقارنة بين الدول: معظم الدراسات حول التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال تركز على بلد واحد. هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات المقارنة لفهم المحاكاة و الاختلاف بين البلدان المختلفة. من جهة أخرى قلة التركيز على الدول النامية: تركز معظم الدراسات حول التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال على الدول المتقدمة. هناك حاجة إلى المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع في الدول النامية

يعالج هذا البحث بعضًا من هذه الفجوات البحثية من خلال:

تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال في كل من مصر والجزائر . بمقارنة أنظمة التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال بين مصر والجزائر. وتحديد التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الحصول على تمويل مصرفي شامل في كل من مصر والجزائر. ونختم اقتراح أفضل الممارسات لتعزيز دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في كل من مصر والجزائر.

من خلال معالجة هذه الفجوات البحثية، يهدف هذا البحث إلى المساهمة في فهم أفضل لدور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في الدول النامية، مع التركيز على مصر والجزائر. كما يهدف إلى تقديم توصيات لتعزيز دور التمويل المصرفي الشامل في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في هذه البلدان.

9. خطة الدراسة

للتطرق إلى مختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث:

تطرقنا خلال الفصل الأول إلى مفاهيم أولية حول التمويل المصرفي الشامل وتم التفصيل فيه من خلال مباحثه الثلاثة، فتطرقنا في المبحث الأول إلى تحديد المفاهيم التي تدور حول التمويل المصرفي الشامل، أما المبحث الثاني

فتعرفنا فيه على مقوماته وبعدها خلال المبحث الأخير خلال هذا الفصل تم التطرق إلى تقويم التمويل المصرفي الشامل.

بينما خلال الفصل الثاني المعَنْوَن بالإطار النظري لريادة الأعمال فمن خلال مباحث الثلاثة قد تفصلنا فيها بالتعرف إلى ماهيتها في المبحث الأول وفي المبحث الثاني الخوض في أسسها لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثالث إلى دراسات في مجال ريادة الأعمال.

وأما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة حالة قمنا من خلالها مقارنة بين التمويل المصرفي الشامل للجزائر ومصر في دعم ريادة الأعمال في الفترة ما بين 2000-2023 ، فتم ذلك من خلال مبحثين؛ إذ قمنا في المبحث الأول الاطلاع على واقع البنية التحتية والدعم الحكومي في الجزائر ومصر، أما المبحث الثاني فتم التطرق إلى طبيعة التمويل والتعليم في كلا البلدين.

الفصل الأول

مفاهيم أولية حول التمويل المصرفي الشامل

تمهيد

لقد أصبح في الآونة الأخيرة التمويل المصرفي الشامل غاية ذات أهمية كبيرة في دعم ريادة الأعمال، حيث أن الجهود الوطنية والعالمية تواصلت واشتدت لتحقيق هذه الغاية في ظل التعاون المستمر لتطويرها، فالتمويل المصرفي الشامل يعتبر من الاستراتيجيات التي تدعم في القضاء على كل أنواع المأساة التي يعيشها الأفراد سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرهما من الظروف التي يتعرض لها الفرد في المجتمع؛ كما أن له أثر بارز في الاستقرار الاقتصادي مما يجعله يخفف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد إضافة لهذا كله فإنه يسعى في التصدي للأزمات المالية التي تتعرض لها الصيرفة الشاملة من خلال العديد من الآليات والاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

_ المبحث الأول: ماهية التمويل.

_ المبحث الثاني: مقومات التمويل المصرفي الشامل.

_ المبحث الثالث: تقويم التمويل المصرفي الشامل.

المبحث الأول: ماهية التمويل

إن لظهور التمويل وتطوره أهمية بارزة وذلك من أجل التصدي لأهم العقبات التي تقابل الأعمال الاستثمارية والمستثمرين ما يدفعهم بالاهتمام به بشكل ملحوظ ومستمر خاصة البحث عن أهم مصادره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

يعرف التمويل على أنه مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي تستخدمها المؤسسة للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية وعلى هذا الأساس فإن تحديد مصادر التمويل يعتمد على المصادر المتاحة المتواجدة في البيئة المحيطة بالمؤسسة.[1]

التمويل هو تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.[2]

والتمويل هو توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الإستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة.[3]

"مجموعة الفعاليات التي تؤدي إلى توفير الأموال اللازمة للدفع والغرض منه تزويد المنشأة أو أي قطاع عامل بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافه وتسديد التزاماته المالية وتمويل البرامج المقترحة ".[4]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن التمويل عبارة عن توفير الأموال الكافية عند الحاجة لإنتاج مشروع.

---

1 زنازرة ريمة، العيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه– دراسة نظرية–**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد2، 2023، ص 327.

2 بولفراخ صابر، شطيبي محمد، **مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط**، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، 2020/2019، ص 3.

3 بن قدور بشرى، بوبو رفيقة، **طرق تمويل المؤسسات الخاصة**، مذكرة ماستر، تخصص: مؤسسات اقتصادية، قسم: الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2023/2022، ص 13.

4 البدري السيد مصطفى أحمد الجعفري، **تمويل المصارف الإسلامية مشاريع الميتافيرس "دراسة فقهية"**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، العدد6، 2022، ص 1125.

المطلب الثاني: أهمية ومراحل التمويل

الفرع الأول: أهمية التمويل

تعتبر عملية التمويل التي تنفرد بها الوظيفة المالية أهم نشاط بالمؤسسة الاقتصادية للدور الذي تؤديه والصلة المباشرة لها مع باقي الوظائف التي لا يمكنها أن تحقق طموح الإدارة دون توفر الأموال الضرورية لذلك، ولا تنصب أهمية التمويل في تدفق نشاطات باقي الأقسام فحسب بل أهميتها كانت دوما أبعد من ذلك بكثير، وتطورت مع تطور المؤسسة ونشاطاتها، وما نجده اليوم من تطور المصادر الأموال كان في السابق عبارة عن ممارسات بين مجموعة من الأشخاص وأصحاب المؤسسات وتوسع اليوم ليشمل العديد من المجالات، وعموما أصبحت أهمية التمويل تتجلى في:

_ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع (توفير مناصب شغل جديدة تحقيق التنمية الاقتصادية البلاد).

_ تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

_ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم توفير السكن العمل.[1]

الفرع الثاني: مراحل التمويل

إن التمويل يختلف من مؤسسة لأخرى وفقا لاعتبارات كثيرة منها، الحجم وطبيعة النشاط والبيئة وغيرها، هذا يعني أنه من الصعوبة وضع مراحل نموذجية لكل مؤسسة، لكن على الرغم من هذه الصعوبة سنتعرض للمراحل الأساسية التي يمكن أن تضعها مختلف

المؤسسات لتنفيذها، يمكن أن نوجزها فيما يلي:[2]

1_ التعرف على الاحتياجات المالية للمنشأة: يجب على المؤسسة أن تعرف احتياجاتها المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية، وبعد ذلك تعمل على ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التفسير ؛ والتعرف على الاحتياجات التمويلية يكون بصفة مستمرة، فلا يتم فقط عند تأسيس المنشأة بل يستمر خلال مراحل نموها.

1 بقاش وليد، بن دادة عمر، **حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 55.

2 زليخة علال، كميلة ليمان، **دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة مطاحن مرمورة – قالمة – للفترة (2012 – 2014)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، فرع: علوم مالية، تخصص: مالية المؤسسات، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2015/2014، ص، ص 9، 10.

2_ تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات هذه المرحلة ليست سهلة لأنه من الصعب تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، لهذا لابد من تحديد الحد الأعلى والحد الأدنى لتمويل أي صفقة، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس مالها العامل والنفقات الأخرى الفردية.

3_ تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض الإصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية، حيث من الضروري أن تتناسب مدة التمويل وأسلوب التمويل.

4_ وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الاحتياجات ومقدارها،

وشكل التمويل فإنه يجب وضع خطة أو جدول زمني، وأثناء وضع هذا الجدول الزمني لابد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لتلبية طلبات التمويل.

5_ وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستحقق بها توفير الأموال والعائد المتوقع منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وهذه الخطة تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة لتطمئن المقرضين على الإقراض.

6_ تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها: إن تنفيذ الخطة يتطلب وضعها بشكل موضوعي قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة والمراقبة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولاشك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لذا يجب تعديلها وفق المتطلبات الحديثة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المحددة في نوع التمويل ومخاطره وضماناته

الفرع الأول: العوامل المحددة في نوع التمويل

وقد تتمثل العوامل المحددة في نوع التمويل في ما يلي:

1– الملائمة: معناه أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة يجب أن تكون مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ومتماشية مع طبيعتها، فالأموال طويلة الأجل لتمويل الاحتياجات طويلة الأجل كشراء الأصول الثابتة مثلا والأموال قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الأجل مثل الاحتياجات الموسمية.

1 زليخة علال، كميلة ليمان، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2- الدخل: إن المدير المالي يستطيع تحسين العائد المتحقق عن أموال أصحاب المؤسسة عن طريق الاقتراض بكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات حيث يطلق على هذه العملية "المتاجرة بالملكية" أو الرفع المالي فالمتاجرة بالملكية هي الاستعانة برؤوس أموال الغير المساعدة رؤوس أموال أصحاب المؤسسة في تمويل الاحتياطات اللازمة.[1]

3- المخطر: إن المقصود بالمخطر هنا هو المخطر الذي يلحق بأصحاب المؤسسة نتيجة لزيادة الالتزامات على المؤسسة وكثرة عدد المساهمين الذين لهم الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية.

4- السيطرة والإدارة: إن رغبة الملاك الباقين في الاحتفاظ بسيطرتهم على المؤسسة من العوامل التي تلعب دورا في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة وفي العادة الدائنين لا يتخلون في إدارة المؤسسة عندما تكون الأمور طبيعية.

فإذا كان هدف الملاك الباقين المحافظة على السيطرة فإنه من الأفضل تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق الدائنين أو الملاك الممتازين لكن إذا توسعت المؤسسة في الاقتراض إلى حد عجزها عن الدفع أو سداد الأصل فإن الدائنين قد يضعوا أيديهم على أصول المؤسسة للحصول على حقوقهم، وفي هذه الحالة يفقد جميع الأطراف السيطرة على المؤسسة لأنها ستختفي من الوجود.

5- المرونة: وهي قدرة المؤسسة على تعديل مصادر الأموال بالزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات الرئيسة في الحاجة إلى هذه الأموال وعليه نجد أن القروض قصيرة الأجل تسمح بالتعديلات في مصادر الأموال حتى تتماشى والتقلبات الموسمية في الأصول المتداولة.

6- التوقيت: إن هذا العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالمرونة، ويعني التوقيت هو اختيار المؤسسة للوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو أموال الملكية. وتحقق المؤسسة وفورات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل خلال الدورات والتجارية.

7- معايير المديونية الصناعية: هناك مستويات متعارف عليها لنسبة إجمالي الديون إلى صافي حقوق المساهمين لمختلف أنواع الصناعات، ويجب أن لا تشذ المؤسسة في حجم مديونيتها عن هذا النمط لأن ذلك يوقظ الدائنين ويجعلهم يشكون في سلامة الموقف المالي للمقترض.[2]

1 الجوزي غنية، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها – دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2012/2011، ص 5.

2 الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 5، 6.

الفرع الثاني: مخاطر التمويل

يمكن تقسيم مخاطر التمويل إلى:

1- المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مول في هذه الحالة لا يمكن تسديد المبالغ المقترضة مما يلحق بالمؤسسة خسائر أي تكاليف إضافية.

2- المخاطر الفنية: وهي تلك المخاطر التي تنتج من حقيقة أن مهارة المنتج قد تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب لأنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة. وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان.

3- المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم في هذا السياق إلى نوعين:

_ مخاطر انخفاض الطلب على المنتج الممول، مما يعني عدم الحصول على مردود مالي تسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى، أما الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة منها المنافسة، انخفاض الدخل نوع السلعة ... الخ.

_ مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه.[1]

المطلب الرابع: وظائف ومبادئ التمويل

الفرع الأول: وظائف التمويل

يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف هي كالتالي:

_ **التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، وبغية تحضير نفسها حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها ، دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية ، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع الغير متوقع حدوثها.

_ **الرقابة المالية:** تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها.

1 الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

_ **الحصول على الأموال:** يبين تخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب لتلبية هذه الحاجة تلجا المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من اجل حصول عليها بأدنى التكاليف وابسط الشروط.

_ **استثمار الأموال:** من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول، سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظراً لاحتياجها في تسديد التزاماتها، وعند الحصول يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل امثل في مختلف المشاريع، وذلك من اجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

_ **مقابلة مشاكل خاصة وطارئة:** يفترض على المسير المالي بان يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا ولكن هناك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين لآخر : كعمليات في إنتاج سلعة معينة، وإنتاج سلعة جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عملية الاندماج أو الانضمام.[1]

الفرع الثاني: مبادئ التمويل

يقوم نشاط التمويل في المؤسسة على مجموعة من المبادئ التي يأخذها بعين الاعتبار عند القيام بهذا النشاط و من أهم هذه المبادئ نجد:[2]

_ الاستحقاق: يعني أن الأموال المتحصل عليها لها تاريخ استحقاق معين يجب تسديدها فيه عند بلوغ تاريخ الإستحقاق، وحتى بالنسبة للأموال الخاصة في المؤسسات الفردية التي لا يكون فيها عدد المساهمين كبيرة.

_ الحق في الدخل: يعني أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على جزء من النتائج التي تحققها المؤسسة، حيث الأولوية لأصحاب الديون ثم أصحاب الأموال الخاصة.

_ الحق في الأصول: ففي حالة عجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها اتجاه مصادر التمويل فإن لهذه المصادر الحق في الحصول على مقابل التنازل عن هذه الأصول حسب الأولوية. _ الملاءمة: إن تنوع مصادر التمويل و تعددها يعطي للمؤسسة فرصة من أجل اختيار مصدر التمويل الملائم الذي يناسب المؤسسة من حيث التوقيت و الشروط والحجم.

_ ضرورة الموازنة بين المخاطرة والعائد: حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.

1 طمبولي محمد الأمين، مزاولي مصطفى، **دور التمويل الإيجاري الإسلامي في تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مصرف السلام بأدرار)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: مالية مؤسسة، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2022/2021، ص 7.

2 بلقلة براهيم، **محاضرات في مقياس تمويل المؤسسة**، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022/2021، ص، ص 4، 5.

ـ الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، لذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكناً.

ـ كفاءة سوق رأس المال: بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية و السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول والسندات في أي لحظة مقدار المعلومات المتاحة لدى الجمهور.

ـ الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية: عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي أخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبة على هذا القرار ومعنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.

ـ إشكالية الوكالة تنشأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير، ونظرا لهذا الفصل فان المسيرين قد يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك في تعظيم قيمة الأسهم على الأقل في الأجل القصير، كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز، وذلك على حساب الملاك، كما قد يتجنبون الدخول في مشروعات ذات مخاطر مرتفعة على الرغم من ارتفاع العائد لأنها قد تكلفهم فقدان مناصبهم.[1]

1 بلقلة براهيم، مرجع سبق ذكره، ص5.

المبحث الثاني: مقومات التمويل المصرفي الشامل

لقد كان لتطور التكنولوجيا دور هام في تسريع نمو التمويل المصرفي الشامل وتحقيق أهم آلياته ضمن أسس ومرتكزات محددة وهذا بارز من خلال ما حققته دول العالم في هذا المجال.

المطلب الأول: تعريف ونشأة التمويل الشامل

الفرع الأول: تعريف التمويل الشامل

برزت عدة تعريفات للتمويل الشامل والتي سنتطرق لأبرزها:

وقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وإن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[1]

هو أن يكون لدى جميع الأفراد بمختلف مستوياتهم وطبقاتهم الاجتماعية والمؤسسات فرص متساوية في الوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية وأن تكون لديهم القدرة على استخدامها.[2]

تعريف البنك الدولي: يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات دفوعات ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.[3]

يقصد به: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة. يتم قياس الشمول المالي، من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب. بالتالي، فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية، من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب.[4]

1 محمد محروس سعدوني، **الشمول المالي وأثره في مستهدفات التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لواقع الدول العربية**، د.س، ص ص 14، 15.

2 جابر سطحي، زينب فيلالي، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي – الدول العربية أنموذجاً**، د.س، ص 307.

3 طلحي مريم، بوعروج سفيان، **دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2022/2021، ص 4.

4 عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص5.

ومن خلال ما سبق ذكره في التعريفات يمكننا القول بأن التمويل الشامل ما هو إلا قدرة الأفراد في الحصول على فرص الاستفادة من الخدمات المالي

الفرع الثاني: نشأة التمويل الشامل

في العام 1993 ظهر لأول مرة مصطلح الشمول المالي في دراسة لـ "اليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة حيث ازداد الإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008[1]، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح؛ ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الإستشمارية المساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية الميتكرة بحيث تكون مبنية على أساس سد الفجوة والشمولية في التشريعات المالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافية الحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك صمان وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية الشمول المالي في العالم 2003 وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.[2]

1 طرفاوي شيخ، رابة أمينة، **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: مالية وبنوك، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون– تيارت، 2022/2021، ص 8.

2 طرفاوي شيخ، رابة أمينة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 8، 9.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الشامل

الفرع الأول: أهمية التمويل الشامل

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وتتجلى أهمية الشمول المالي في ما يلي:

– يساعد الشمول العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالة الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة كالإيجار؛ فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن له أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم.

– يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار.

– يلعب الشمول المالي دورا هتما في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع.

– الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي، والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للاستبعاد المالي مثل الانخفاض العام في الادخار و الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر.[1]

الفرع الثاني: أهداف التمويل الشامل

وتتمثل في ما يلي:

_ تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع المختلفة على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية.

1 طالبي سميرة، سعد الله آمال، **مداخلة بعنوان: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، 24-25 نوفمبر 2021، ص7.

_ تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية وذلك من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية)، وذلك من أجل الاستدامة المالية لهذه المؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لضمان قدرة على تحمل العملاء للتكاليف.

_ تنمية الجانب الاجتماعي وذلك من حيث تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة.

_ تحقيق النزاهة المالية من خلال مكافحة الشمول المالي لغسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب كأهداف مكملة لها.

_ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم.

_ تعزيز حماية مستلهكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات الخاصة بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم. [1]

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التمويل الشامل

وتتجلى أبعاد ومؤشرات التمويل الشامل في ما يأتي:

1.4. للوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

_ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

_ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.

_ حسابات النفوذ الالكترونية.

1 هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**، العدد37، الجزء 3، 2022، ص، ص 411، 412، 413.

_ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

_ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.[1]

2.4. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

_ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

_ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛ عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

_ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

_ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

_ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

_ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

_ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

_ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3.4. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص

1 صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 109.

جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. [1]

المطلب الرابع: آليات وركائز تعزيز التمويل الشامل

الفرع الأول: آليات تعزيز التمويل الشامل

وتتمثل فيما يلي:

1) تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: حيث يعد التوسع في إستخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عروض الخدمات المالية وايصالها مثل سداد الفواتير و اجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.

2) التثقيف المالي: تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ القرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار.

3) بيئة تشريعية مواتية: يتطلب تحويل المجتمع الى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات حيث يعتبر القانون بمثابة الاطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية.

4) رقمنة الخدمات المالية: وجود نظام دفع حديث وأمن وفعل مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجال متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والإستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مربحة فعالية للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك اساسي لإتمام العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد. [2]

1 صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص، ص 109، 110.

2 لعوج إيمان، **الصيرفة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية وتجارة دولية، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الافتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2023/2022، ص، ص 37، 38.

5) البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في إستخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تسهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدانة لتعزيز الشمول المالي.

الفرع الثاني: ركائز تعزيز التمويل الشامل

1. **دعم البنية التحتية المالية:** حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولوية تجهيز هذه البنية والتي تتضمن ما يلي:

2. **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال معاملة عادلة وشفافة لكل العملاء دون التمييز بينهم وتسيير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية وفي الوقت المناسب وتزويدهم بالمعلومات الكافية وتوفير خدمات الاستثمار المالية لهم، إضافة إلى ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المستبعدة والمهمشة.

3. **تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق وارساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها من طرف الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

4. **التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي والنوعية المالية من الركائز التي يتوجب على كل الدولة الاهتمام بها، من خلال وضع و اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعلم والتثقيف المالي والعمل على تطوير هذه الاستراتيجيات من طرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكل الأطراف ذات العلاقة بهدف تعزيز الوعي والمعرفة المالية لكل الفئات الخاصة وكل الفئات المجتمع خاصة الفئات المستبعدة والمهمشة.[1]

1 لعوج ايمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 39، 40.

المبحث الثالث: تقويم التمويل المصرفي الشامل

يهدف التمويل المصرفي الشامل لتحقيق العديد من المزايا والإيجابيات من خلال العديد من الدوافع ورغم ذلك إلا أنه لا يخلو من المساوئ.

المطلب الأول: دوافع التحول نحو التمويل الشامل

أولاً– دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات وإتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة للتتواكب معها.

ثانياً– التعامل المتزايد في أسواق رأس المال وتغير طبيعة الوساطة المصرفية :أدى الركود الاقتصادي وتواضع معدلات النمو في داخل الدول الصناعية المتقدمة إلى جعل الاستثمار العيني والإنتاج ككل غير قادر على إيجاد منافذ التوظيف اللازمة لاستيعاب رأس المال النقدي، الذي بحوزة البنوك التجارية ، وقد اضطرت تلك البنوك إلى البحث عن الربح خارج مجال الإنتاج العيني .

ثالثاً – تحرير تجارة الخدمات المالية :إن تحرير تجارة الخدمات المالية والإنفتاح على الأسواق الدولية ، يعود إلى عدة إعتبارات أهمها تحسين مناخ المنافسة وزيادة الإستثمارات ورفع كفاءة الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها وضمان توظيف أفضل للموارد في هذا القطاع.[1]

رابعاً – ظهور مستحدثات وأدوات مالية جديدة : وتتمثل في الأدوات البنكية التالية:

أ – التجارة الإلكترونية: Commerce Electronique: تسمح التجارة الإلكترونية للمصارف من تسويق وتوزيع منتجاتها العادية وخدمات الاستثمار لعملائها عن طريق الإنترنت، كما يمكن طرح منتجاتها بكل مواصفاتها ومعلوماتها عبر الانترنت مما يزيد من عدد المتعاملين ويقلص من حجم النفقات، ومن جهة يساهم البنك كذلك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد، ويكون ضامنا لحق التاجر في سداد قيمة الصفقات التجارية.

1 تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017/2016، ص، ص 108، 109.

ب – القروض المشتركة: Crédits Communs: هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، تخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة، وبالتالي تعد أداة هامة لتوفير الاحتياجات التمويلية.

ج – شهادات الإيداع: Certificats de Dépôts: هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

د – المشتقات: Dérivées : هي عقود مالية تتنوع بحسب طبيعتها، ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وسنة.

خامساً – تزايد حدة المنافسة: لقد تزايد مستوى وحدة المنافسة في ميدان الخدمات المالية، فالمصارف تواجه منافسة شديدة في جميع الخدمات التي تقدمها من المصارف الأخرى.

سادساً – التطور التكنلوجي وتطور الإتصالات : أدى التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصال وهو ما ساهم في فتح مجالات لانهائية للتمويل والإستثمار وتهيئة المناخ والظروف لظهور البنوك الشاملة التي حققت نجاحات كبيرة في الدول المتقدمة.

سابعاً – زيادة المخاطر في العمل المصرفي: أدت التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة إلى زيادة المخاطر، حيث صاحب الإتجاه نحو التحرر من القيود كحرية الحركة الأسعار الصرف والفوائد والأصول المالية إستثماراتها عبر الحدود، تقلبات حادة في تلك الأسواق.

ثامناً – التوسع في عمليات الاندماج: بعد الإندماج المصرفي من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع المالي عالميا ، وأحد أوجه التكيف مع المستجدات العالمية وذلك بهدف مؤسسات مالية شاملة وتعزيزا للقدرات التنافسية للبنوك سواء في الداخل أو الخارج تحقيق.[1]

1 نفس المرجع، ص. ص 109، 110.

المطلب الثاني: مقومات التحول نحو خيار التمويل الشامل

يمكن توضيحها في النقاط التالية:[1]

مقومات مرتبطة بالبنك وتتعلق أساسا بكفاءة الأداء البشري الذي يشمل كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي، وتحكم تكنولوجي في المعلومات التي هي من متطلبات التحول:

- توفر موارد مالية ضخمة تسمح للبنك بتقديم خدمات متنوعة لمختلف أنواع العملاء في أي وقت ومكان.
- وجود إدارة تسويقية فعالة على مستوى عال من الكفاءة.
- نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.
- توفر ملاءة مالية كافية تؤهل البنك للدخول في مجال الأعمال المصرفية الشاملة، ممثلة في حجم رأس المال الكافي والاحتياطات.

مقومات مرتبطة بسياسات الدولة وتنطوي على السياسات الحكومية التي تتبناها الدولة من خلال:

- إقتناع الدولة وسلطاتها الوصية بفكرة البنوك الشاملة وأهدافها، والعمل على توفير الدعم المساندة لها.
- إصدارا تشريعات تخدم هذه البنوك على نحو فعال، ووضع ضوابط رقابية قادرة على توفير الأمان والسلامة.
- دعم البنك المركزي ومساندته لهذه البنوك على أداء رسالتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1 العبسي علي وآخرون، **الصيرفة الشاملة وأثرها على المنظومة المصرفية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر، ديسمبر 2020، ص393.

خلاصة الفصل

وكخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول أن التمويل المصرفي الشامل عبارة عن تمويل يسعى إلى تطور ونمو الموارد المالية، وذلك بتنويع المعاملات مع عدة قطاعات وليس قطاع واحد، كما أنه ركز على مصادره المختلفة في ظل وجود آليات وركائز لتعزيزه، وقد ساعد في ذلك دوافع التحول نحوه، كما عمل التمويل المصرفي الشامل لدعم ريادة أعمال المستثمرين.

إضافة لهذا كله فإن التمويل المصرفي الشامل بمثابة عمود فقري للاقتصاد باعتباره دافع رئيسي لتحقيق النمو والتطور المنشود، كما أنه يسعى لاستمرار نشاط الاستثمار ومزاولة نشاطها؛ وعليه ما هو دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال.

الفصل الثاني

مدخل لريادة الأعمال

تمهيد

ريادة الأعمال أو ما تسمى بالمقاولاتية ما هي إلا عبارة عن فكرة لتطوير مشاريع هادفة تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة؛ إذ أن أساس ريادة الأعمال بين الابتكار والإبداع والاستمرار في السعي للوصول إلى المبتغى وراء ذلك، ويعتبر رواد الأعمال أشخاص يتحملون المجازفة والخطر وأصعب التحديات للبحث عن فرص لتحقيق الربح في ميدان الأعمال؛ فلذلك يمكن القول أن ريادة الأعمال ذات دور مهم جداً لتحقيق التطور والنمو لاقتصاد البلاد ذلك أنها تصنع فرص عمل جديدة في كل مرة إضافة لهذا فإنها تساهم في تقديم كل منتوج جديد في السوق، وهذا ما جعل رجال الأعمال وكل من في هذا المجال يهتمون بها بشكل مبالغ لِمَا تكسبه من أهمية في الوسط الاقتصادي ورجالها؛ ومن خلال ما سبق ذكره آنفاً قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي تتمثل في ما يأتي:

_ المبحث الأول: ماهية ريادة الأعمال.

_ المبحث الثاني: تحديد أسس ريادة الاعمال

_ المبحث الثالث: دراسة الأعمال الريادية.

المبحث الأول: ماهية ريادة الأعمال

ومما لا شك فيه أن ريادة الأعمال تبلغ أهمية ومكانة في الوسط الاقتصادي وذلك لدورها الكبير فيه وما تقدمه له من خدمات تطوره عن باقي اقتصاد بلدان العالم، فهو بمثابة الأساس لنموه.

المطلب الأول: التعريف بريادة الأعمال

وحتى يومنا هذا لا يوجد تعريف متفق عليه لرواد الأعمال أو لريادة الأعمال؛ إذ تعتمد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا فضفاضا، حيث تتجلى ريادة الأعمال في بعض الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، وفي بعض الشركات الجديدة والشركات العائلية العريقة، وفي الشركات الخاصة التي تركز على الربح والمؤسسات الاجتماعية الساعية نحو توليد مزايا اجتماعية وفوائد بيئية أوسع نطاقا، وفي الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وفي الأنشطة القانونية وغير القانونية والقضايا المستحدثة والأكثر تقليدية، وفي جميع النطاقات والقطاعات الاقتصادية الفرعية.[1]

إدارة الأعمال تعتبر تنظيم وتخطيط وتحليل الأنشطة التجارية وتشغيلها بكفاءة دارس إدارة أعمال يتعلم كيفية جعل المؤسسة التي يعمل فيها في بيئة عالمية مشبعة المجال يقوم بتزويدك بمعرفة خاصة في مجالات كثيره مثل الأسواق، والعملاء والتمويل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسياسة واستراتيجيات الأعمال تعتبر الإدارة مجال متعدد الجوانب يسمح للقارئ بأن يعمل في مجموعة متنوعة من المجالات والفرص الوظيفية.[2]

هي عملية القيام بشيء جديد ومختلف لغرض خلق دخل للفرد وإضافة قيمة اقتصادية إلى المجتمع.[3]

وتعتبر ريادة الأعمال عملية بدء المشاريع الخاصة من أجل جني الأرباح، وتسهم بشكل كبير في حل كبرى المشاكل التي تواجه العالم، حيث أنّها تحقق التغيير الاجتماعي إلى الأفضل، وتشمل ابتكار منتجات وخدمات أو أفكار لم يسبق لها مثيل، فضلاً عن إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل.[4]

ومن خلال التعريفات السابقة لمصطلح ريادة الأعمال يمكننا القول أنه عبارة عملية إبداع لمشاريع بُغية تحقيق أرباح.

1 بول ويستهيد ومايك رايت، **ريادة الأعمال**، تر: رشا صلاح الدخاخني، مؤسسة هنداوي، د ط، 2013، ص 15.

2 خالد مهدي سليمان، **ريادة الأعمال في السودان الأسس والمبادئ وطريق البداية وفق الدولة السودانية**، د د ن، ط1، 2023، ص 23.

3 رانيا الشيخ طه، **الابتكار وريادة الأعمال**، صندوق النقد العربي، د ط، 2022، ص 6.

4 إحسان صغير، **ريادة الأعمال**، 16 أكتوبر 2022.

المطلب الثاني: نشأة ريادة الأعمال

الريادة ظاهرة قديمة حديثة متجددة، حيث تستخدم للدلالة عن المبدعين والمبتكرين في المجالات المختلفة، وتعود جذور الريادة إلى نظرية احتكار القلة حيث لم يكن بمقدور الريادي سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قراراً مناسباً بشأنها، حتى جاء الاقتصادي كارل ماركس الذي نظر إلى الريادي باعتباره وكيلاً للتغيير الاقتصادي والتقني ومؤثراً فاعلاً في المجتمع.

وقد تأثرت الريادة في بداياتها بعدد من العلوم منها علم الاقتصاد، وعلم النفس، والتسويق، والإدارة الاستراتيجية، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وعلوم الإنسان، مما أدى على تباين تفسيراتها وتعدد نظرياتها، وعدم الاتفاق على مفهوم محدد لها، بل ترادفت في كثير من الأحيان مع مفاهيم الإبداع والابتكار، وقد عرف مفهوم الريادة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، لكن شهدت فترة الثمانينات والتسعينات انتشاراً واسعاً لهذا المفهوم الذي مزج بين الأرباح التي تثمر عنها العمليات التجارية المختلفة من جهة وفكرة التقدم على مختلف المجالات من جهة أخرى من خلال ابتكار أساليب جديدة وحديثة في العمل، وتأثرت الريادة أثناء مرحلة تطورها بالمدارس الفكرية المختلفة[1]، فقد ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية بنصيب وافر في تفسير السلوك الريادي، ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتيلون في إدخال الريادة إلى النظرية الاقتصادية من خلال اعتبار الريادة هي تحمل مخاطر ارتفاع أو انخفاض الأسعار مستقبلاً، أما بيوكليوا فكان أول من عرف الريادي بأنه الشخص الذي يتحمل المخاطر، كما يعود الفضل إلى ساي الذي يعد أول من أدخل مصطلح الريادي إلى النظرية الاقتصادية، بينما أشار فرانسيس ووكر إلى أن الريادة تتمثل في القدرات الإدارية التي تميز الريادي وتساعده في الحصول على الأرباح مبارك.

ويعد أرثر كول رائد جامعة هارفارد هو أول من أسس مركزاً لريادة الأعمال تحت مسمى مركز بحوث التاريخ الريادي في جامعة هارفارد عام 1948 وأشار الى أن ريادة الأعمال تتحقق من خلال إنشاء منظمات الأعمال والعمل على تطوير الصناعات والاستثمار فيها لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، أما رواد المدرسة الحديثة فقد ساهموا بشكل كبير في تطور مفهوم الريادة، فقد أشار كل من وروبرت هيز برج وما كليلاند ومنتزبيرغ ودركر إلى الريادة باعتبارها تمثل الحاجة إلى الإنجاز، وتعظيم الفرص، والإبداع والابتكار، وإنشاء منظمات الأعمال والمخاطرة، وتكوين الثروة، وقد بدأ التوجه الحديث نحو ريادة الأعمال في أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث اتجه الجميع للنشاط الريادي كوسيلة حتمية لتغير مفاهيم المنافسة والمزايا واشتداد حدة المنافسة التي أدت إلى التحول من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية، مما شكل تحديات لرجال الأعمال وتسويق المنتجات لتحقيق التنمية في ظل

1 سعيد محمد أبو قرن، **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة –دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية**، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2015، ص ص 14، 15.

تضاؤل الموارد، والحاجة إلى تقديم منتجات وخدمات غير تقليدية لكي تلقى قبول واستحسان المستهلكين أو المستفيدين من الخدمة بجانب مواجهة مشكلة البطالة ودعم الرياديين على إنشاء مشروعات خاصة بهم ليتيحوا فرص العمل لهم ولغيرهم من خلال تقديم منتجات مبتكرة في المجالات التي يجيدون ويبدعون فيها.[1]

المطلب الثالث: أهمية ريادة الأعمال

تعتبر ريادة الأعمال من البنود المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والأمل الواعد في الدول النامية، حيث تسهم المشروعات الريادية اسهاما فاعلاً في تطور التنمية الاقتصادية الشاملة، كما تعد نواة بناء المنشئات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث يؤمن المشروع الريادي الدخل الكافي للريادي وعائلته، بالإضافة إلى دوره في استحداث وظائف جديدة والحد من البطالة في المجتمع، فضلاً عن ظهور أنماط جديدة من السلع والخدمات تسهم في نمو وفتح أسواق جديدة تسهم في تقليل الفجوة بين اقتصاديات الدول.

وتؤدي الريادة إلى زيادة متوسط دخل الفرد، وزيادة متوسط دخل الفرد، مما يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات والتي تسمح بتشكيل الثروة للأفراد مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية، وكذلك الريادة في جانبي العرض والطلب والتجديد والابتكار والقدرة على سد الفجوة بين المعرفة وحاجة السوق، إضافة إلى توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة وتنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة ورواج الإمتيازات، وتعظيم العائد الاقتصادي.

وهناك العديد من الطرق التي تؤثر فيها ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي فبإمكان رواد الأعمال تقديم إبداعاتهم المهمة وغزو الأسواق بمنتجاتهم الجديدة أو عملياتهم الإنتاجية، ورفع كفاءة المنتجات والخدمات بزيادة المنافسة وتلبية الاحتياجات الفعلية للعميل من خلال تنويع المنتجات والخدمات في الأسواق.

ويتفق آخرون على أن فوائد الريادة تتجاوز مجرد توفير الدخول وزيادتها، فمشاريع الأعمال الريادية الصغيرة تعمل على توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع وتخلق الوظائف والأعمال وتبطل القوة المركزية وتجعل للناس مصلحة ونصيبا في المستقبل. وهذا يعني أن دخول الرياديين إلى الأسواق وخروجهم منها يساعد في إعادة توزيع الثروات بشكل أكثر عدالة وفعالية ومن ثم يقلل الفجوة بين الدخول وينعكس ذلك إيجابياً على تجانس المجتمع وسلامته.[2]

1 سعيد محمد أبو قرن، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16، 17.

2 محمد عبد الوهاب الصيرفي وآخرون، **ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية)– دراسة تحليلية**، مجلة كلية التربية، العدد 22، أبريل 2020، ص ص 30، 31.

للريادة أهمية كبيرة يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية :

_ تعد الأعمال والمشاريع الريادية اللبنة الأولى في تأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها والمحرك الاقتصادي الذي يقود العديد من اقتصاديات الدول التي تعمل في إطار المنافسة العالمية.

_ تؤمن فرص عمل جديدة وتسهم في امتصاص البطالة.

_ تشجيع التجديد والإبداع والابتكار، حيث أن الريادة والابتكار ركيزتان أساسيتان في العملية الإبداعية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز النمو وزيادة الإنتاجية.

_ تساهم في تشغيل المرأة، إذ أشارت إحدى الدراسات الأمريكية التي قامت بها المنظمة الوطنية السيدات الأعمال الأمريكية (NEWBO) إلى أن الأعمال الريادية التي أنشتها السيدات يصل إلى ضعف المعدل الوطني لمجموع هذا النمط من الأعمال.

فالسلوك الريادي هو الذي يحدد المنظمة بشكل هادف ومستمر ويشكل مجال عملياتها بتمييز واستغلال الفرص الريادية الموجهة نحو الإبداع وهو المعيار في المنظمات التي تستخدم إستراتيجية الريادة والتي تطور وتحسن منتجاتها وخدماتها استجابة للتغيرات البيئية التنافسية وتطمح أي منظمة في الوصول إلى الريادية في مجال أعمالها، وعندما تصل إلى مستوى الريادية وتتخطى المحيط الأحمر وتصل إلى المحيط الأزرق بحيث تكون قادرة على الوقوف أمام المنظمات دون منافس لأنها فريدة بمنتجاتها وخدماتها المبتكرة في السوق فهي غاية مهمة لمنظمات الأعمال لتلبيه طموحها في الحصول على التمايز في مجال عملها لجذب اكبر حصة سوقية وقد ذكر McFadzean et al. أن الريادة منظمات الأعمال أهمية كبيرة ليس على مستوى المنظمة فقط وإنما ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي ومن خلال الاطلاع على فكر الإدارة الإستراتيجية وريادة الأعمال.[1]

1 سعيد ضيف وآخرون، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص ص 33، 34.

المبحث الثاني: تحديد أسس ريادة الأعمال

ولأجل دراسة ريادة الأعمال كان لابد من التطرق إلى أهم أسسها في ظل التعرف إلى مميزاتها وغيرها من المقومات التي تُبْنَى عليها المقاولاتية.

المطلب الأول: مميزات ريادة الأعمال

_ تحسين مستوى الإنتاجية: ويمكن أن يتحقق ذلك في المؤسسة الريادية من خلال رزمة من الإجراءات والسياسات في المؤسسة.

_ استيعاب التكنولوجيا: تمتاز المؤسسات الريادية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعالمية والالتزام بالمواصفات الدولية وزيادة القيمة المضافة.

_ توفير فرص العمل الجديدة: إذ تمتاز المؤسسات الريادية بإيجاد فرص عمل جديدة على الرغم من التطور التكنولوجي الذي أفضى للاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة.

_ تعد ريادة الأعمال وسيلة للقضاء على البطالة ومحاربتها ودعم النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في كل مجتمع.

_ الإبداع: وهو من أهم خصائص وسمات الرياد ويكون إبداع الشخص الريادي في عدة أشكال مثل إنتاج سلع أو جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل بديلة وصف طريقة تنظيمية جديدة.

_ المبادرة: أن خاصية المبادرة تتمثل في قدرة الشخص الريادي على صياغة الأهداف ومن ثم وضعها موضع التنفيذ بكفاءة، وكذلك قدرته على حل ومعالجة المشكلات التي تنشأ وأن المبادرة لدى الشخص الريادي قد تكون في مجالات متنوعة مثل حل الصراعات التنظيمية داخل المنظمة، أو اتخاذ القرارات للدخول إلى أسواق جديدة أو اتخاذ القرارات لاعتماد التحالفات الاستراتيجية، وغيرها.[1]

_ استغلال الفرص: إن الأشخاص الرياديين يستطيعون الحصول على ميزة من خلال استغلال الفرص المتاحة بالتغير المستمر لحاجات الزبائن إلى منتجات وخدمات جديدة، وكذلك فإن استغلال الفرص يتحقق من خلال اكتشاف الفرص، ومن ثم اتخاذ القرار الاستغلال واختيار الفرصة المناسبة من بين مجموعة من الفرص المتاحة.

_ الرؤية: تعد الرؤية الواسعة والبعيدة المدى من الخصائص المهمة للريادي فهي تجعلهم يتنبؤون بالمستقبل ويحلمون به، ويعملون على جعله حقيقة واقعة من قبلهم أو من قبل الآخرين، وإن الرؤية تعبر عن مجموعة من المهارات

1 رزق الله بن عبد الله اليزيدي، **دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 44، العدد 4، 2024، ص ص 3، 4.

الفكرية والخاصة أو امتلاك المعرفة والجوانب العلمية والتخطيطية واستناده وارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.[1]

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لرواد الأعمال

وفيما يلي بعضاً من الأدوار التي يقوم بها رائد الأعمال:

_ إنشاء أسواق جديدة، وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق، فالسوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم. وهذا ما يسمى اقتصادياً بالطلب الفعال، فرواد الأعمال هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص فهم يخلقون عملاء وبائعين وهذا ما يجعلهم مختلفون عن رجال الأعمال التقليديين الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام.

_ اكتشاف مصادر جديدة للمواد. فرواد الأعمال لا يرضون أبداً بالمصادر التقليدية أو المتاحة للمواد. لذلك ولطبيعتهم الابتكارية، فأنهم يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للمواد ليحسنوا أعمالهم و يستطيعون تطويرها لتتمتع بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة.

_ يحركون الموارد الرأسمالية فرواد الأعمال هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل الأرض والعمال ورأس المال. فهم يمزجون عناصر الإنتاج هذه لخلق بضائع وخدمات جديدة. إن الموارد المالية، في علم الاقتصاد2، تمثل الماكينات والمباني والموارد المادية الأخرى المستخدمة في الإنتاج. فرواد الأعمال لديهم الابتكار والثقة في النفس التي تمكنهم من تجميع وتحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة.

_ تقديم تكنولوجيا جديدة صناعات جديدة ومنتجات جديدة بعيدة عن كونهم مبتكرين وأخذهم للمخاطرة بمسؤولية، فرواد الأعمال يحسنون استغلال الفرص لإنشاء أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب. لذلك فهم يقدمون أشياء جديدة ومختلفة بعض الشيء مثل هذه الروح الريادية تساهم بقوة في تحديث الاقتصاد. وفي كل عام نرى منتجات وتكنولوجيا جديدة. كل هذه المنتجات والتكنولوجيا تهدف لإشباع الاحتياجات البشرية بطريقة مناسبة.

_ خلق فرص عمل جديدة، حيث إن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص فأن ملايين فرص العمل تقدمها المصانع وصناعة الخدمات والشركات الزراعية وبعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فمزيد من الوظائف يعني

1 رزق الله بن عبد الله اليزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2 عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، د ط، د د ن، 2018، ص 14.

المزيد من الدخل وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج وبالتالي يزيد الطلب على الوظائف مرة أخرى وهكذا.

_ تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاجية الأجر والكفاءة في الأعمال مما يؤدي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر تضاف إلى معدلات تراكم رأس المال.[1]

المطلب الثالث: تعزيز ريادة الأعمال

يخشى بعض الغربيين أن تتراجع ديناميكية أعمالهم الريادية وتستمر في الانحدار. فقد تباطأ معدل الشركات الناشئة الجديدة، وأصبحت الشركات الأقل إنتاجية تظل صامدة وعلى قيد الحياة فترة أطول، في حين أن الشركات ذات الإنتاجية العالية توظف التكنولوجيا بشكل أكبر مقارنة باليد العاملة وبالموارد البشرية (Decker et al 2016). ونظرا إلى الأهمية الاقتصادية التي يكتسبها رواد الأعمال في تعزيز الإنتاجية من خلال طرح منتجات جديدة واستخدام عمليات مبتكرة، بالإضافة إلى أهميتهم الاجتماعية في تحسين جودة حياتنا، فإن هذا يجعلنا نطرح سؤالا في غاية الأهمية: هل ما يزال صناع السياسات في الغرب ملتزمين بتوفير الظروف المناسبة لازدهار ونمو روح ريادة الأعمال ؟ وما الذي يتعين عليهم فعله لتشجيعها ودعمها ؟ للأسف، لا توجد إجابات سهلة على هذا السؤال. فالحقائق الثابتة التي يجب الاعتماد عليها من أجل صياغة الإجابات تظل قليلة بحكم أن ريادة الأعمال صعبة التعريف والتحديد. ويمكن تجسُّدُها في الشركات الصغيرة والناشئة غالبا، لكن عدد هذه الشركات في بلد معين لا يمكن اعتباره مقياسا دقيقاً لريادة الأعمال. ففي الحقيقة يوجد عديد من الأشخاص ذوو المهن الحرة من صباغي البيوت إلى سائقي سيارات الأجرة، لكن لا ينظر إليهم عادة على أنهم رواد أعمال. فهذا المصطلح مخصص للأشخاص الأكثر ديناميكية وإبداعا؛ للأشخاص الذين يعيدون تنظيم أساليب الإنتاج وينتجون شيئا جديدًا. وكما بين بيتر دراكر (Peter Drucker) حينما سرد مثال مالك ماكدونالدز، راي كروك (Ray Kroc)، الذي قام بتوحيد منتوج العديد من المطاعم الصغيرة في الضواحي الأمريكية محدثا بذلك ثورة في عملية صنعه ومنشئا سوقا جديدة لتسويقه. ولهذا السبب، يُنظر إليه على أنه رائد أعمال (Drucker 1985).[2]

من المؤكد أن الزوج والزوجة اللذان يفتتحان متجرا آخر للأطعمة الجاهزة أو مطعمًا مكسيكيا آخر في الضواحي الأمريكية يخاطران. لكن، هل يمكن اعتبارهم رواد أعمال ؟ كل ما يقومون به هو تكرار لما حدث عدة مرات من قبل. فمن خلال تطبيق مفاهيم التدبير والإدارة وأساليبها عن طريق الاستفسار عن ماهية "القيمة" بالنسبة إلى المستهلك)، وتوحيد المنتج"، وتجميع العمليات والأدوات، وبالاستناد في التدريب على تحليل العمل

1 عامر خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2 إيمون باتلر، **مدخل إلى ريادة الأعمال**، تر: محمد مطيع، مراجعة: نور عبدو وعدنان هريوى، المركز العربي للأبحاث، ط1، 2021، ص ص 9، 10.

الذي يتعين القيام به، ومن تم تحديد المعايير المطلوبة، قد حسنت ماكدونالدز عائداتها من الموارد كثيرًا بالعمل على تحديثها. كما أنشأت سوقا جديدة مكنت من خلق زبائن جدد... وهذا ما يسمى بريادة الأعمال.

قد يسعى صناع السياسات إلى تعزيز والدفع بريادة الأعمال من خلال تقديم الإعانات والدعم وغير ذلك من المساعدات للشركات الجديدة الناشئة. وقد يؤتي ذلك أكله بمساعدة البعض من رواد الأعمال على تحقيق الازدهار. ولكن، في الحقيقة، قد يؤدي هذا الأمر إلى إهدار أموال دافعي الضرائب في دعم العديد من الشركات الجديدة التي لا تتمتع بأي روح ريادية. علاوة على ذلك، تصل نسبة الشركات الجديدة التي تفشل في بدايتها إلى معدل شركة من أصل كل خمس شركات جديدة في غضون سنة واحدة، ويرتفع هذا المعدل ليصل للثلث في غضون سنتين، ونحو النصف في غضون خمس سنوات مكتب الدفاع عن حقوق الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة لعام (US Small Business Administration Office of Advocacy 2014) بالتالي، يصبح عدد الشركات التي استطاعت أن تحقق نجاحا ضئيلا جدا. في المقابل، يفشل البقية لأسباب مختلفة قد لا تكون متعلقة بمدى ريادية أعمالهم أو مدى اعتمادهم على الابتكار في عملية صنعهم لمنتجاتهم ومدى فائدة هذه الأخيرة بالنسبة للمستهلك. وعليه، إذا وظفت أموال دافعي الضرائب في دعم جميع الأعمال التجارية الجديدة بدون استثناءات، فلن تفيد إلا القليل من الشركات الناشئة ولن تحقق إلا عددا قليلا من النجاحات، ويتم بذلك تبذير هذه الأموال في إنتاج الإخفاقات بدل تفاديها. وللأسف، لا توجد طريقة ومعايير واضحة للتنبؤ بالشركات الجديدة القادرة على تحقيق نجاح في المستقبل، ما يجعل محاولات الحكومات فاشلة في غالبيتها في "اختيار الفائزين" بالدعم والإعانة.[1]

1 إيمون باتلر، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

المبحث الثالث: دراسة الأعمال الريادية

ومن أجل دراسة المقاولاتية التي تعتبر إنجاز كبير في التمويل المصرفي الشامل لابد للتطرق إلى أهم محدداتها.

المطلب الأول: مجالات ريادة الأعمال

_ **المشروعات الصناعية:** هناك الكثير من الأنشطة الصناعية التي يمكن للفرد المبتدئ الذي يرغب في انشاء مشروع صغير ان يبدأ بها، ومنها صناعة الطباعة مصنع الآيس كريم، مصنع للمخبوزات والعجائن، مصنع لإنتاج لعب الأطفال، إنتاج المخللات والمربيات مصنع للأثاث، مصنع للملابس بكافة أنواعها (رجال – نساء – اطفال)، مصنع لإنتاج الزبادي مصنع إنتاج مواد النظافة، مصنع إنتاج الأواني الزجاجية، وهناك أمثلة أخرى كثيرة في هذا المجال.

_ **المشروعات التجارية:** وتتمثل المشروعات الصغيرة في هذا النوع في مشروعات التجارة والوساطة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أو الاستيراد والتصدير، وتاجر الجملة هو الذي يشتري البضاعة من القطاع الصناعي (السابق الإشارة اليه) ثم يبيعها إلى تاجر التجزئة، أما تاجر التجزئة هو الذي نشتري نحن منه كمستهلكين احتياجاتنا مباشرة المثال على ذلك السوبر ماركت، موزعو السيارات الصيدليات، محلات الأثاث.. الخ فهي تقوم بالشراء من تاجر الجملة ثم تبيع لنا هذه المنتجات. [1]

_ **المشروعات الخدمية:** وهذا النوع من المشروعات لا يتطلب استثمارات في المخزون السلعي أو في المعدات كما هو الحال في المشروعات الصناعية والتجارية، ولذلك تجد أن القطاع الخدمي جذاب الأصحاب المشروعات الصغيرة في المستقبل تزيد فيه فرص إنشاء المشروعات الصغيرة بسرعة مذهلة، ومن أمثلة المشروعات الصغيرة في هذا المجال (الفنادق محلات التنظيف الجاف، محلات إصلاح الأحذية، صالونات التحميل المطاعم المشروعات السياحية مراكز إصلاح الأجهزة الكهربائية والالكترونية) وهذه المشروعات لا تحتاج إلى استثمارات ضخمة إذا ما قورنت مثلاً بمشروعات القطاع الصناعي. [2]

1 أحمد دروم، **الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة– دراسات ميدانية وتجارب رائدة**، منشورات مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، د د ن، ط1، د ب، 2019، ص ص 11، 12.

2 أحمد دروم، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: أبعاد ريادة الأعمال

1. **الإجراءات الاستباقية:** هي اتخاذ الإجراءات والمبادرة من خلال اكتشاف الفرص المتاحة، والبحث عن الأسواق التي تدعم من المركز التنافسي للمؤسسة، وقدرتها وجاهزيتها على تقديم المنتجات الجديدة التي تتميز بها عن المؤسسات الأخرى في ذات الصناعة، وأشار كاظم (2017) بأنها قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف المحتملة، والتفوق على المنافسين من خلال تهيئة العاملون فيها، واستخدام الموارد بطريقة كفؤة، ودراسة السوق وعوامله، مما يتيح لها القدرة على التنبؤ بتحركات المنافسين، والتحرك على أساسها، وهذا يتطلب منها أن تعمد إلى التخطيط الاستراتيجي، لمعرفة الأداء التشغيلي والأداء التنافسي والأداء المالي لها.

2. **تحمل المخاطر:** تعرف المخاطرة بانها عملية اتخاذ قرارات جريئة لغرض اغتنام فرص معينة لغرض الوصول لنتيجة إيجابية، حيث تمثل المخاطرة اطار للوصول إلى الريادة الذي يشير للرغبة في المغامرة، وتتمثل بقدرة المؤسسة على تحمل المخاطر التي تواجهها، والسرعة في عملية اتخاذ القرار السليم لذلك، وتتمثل قدرة المؤسسة في تحمل المخاطر كما ذكر Bateman

and Crant2000 بإقدامها على المخاطرة وتحمل نتائج ذلك من خلال إطار عمل منظم هدفه التوجه إلى ريادة الأعمال، وتحقيق أرباح في حال نجاح الإطار المخطط له، وأضاف Barringer and Ireland (2000) أن المؤسسة في الغالب تواجهها ثلاثة أنواع للمخاطر وهي:[1]

_ المخاطرة المالية الناتجة على استخدام كم كبير من الموارد التي تمتلكها المؤسسة دون إيجاد احتياط لذلك.

_ مخاطر العمل الناتجة عن المجازفة دون معرفة احتمالية النجاح.

_ المخاطر الشخصية الناتجة عن موقف المدير تجاه شيء ما أو إتباعه الطريقة ما دون النظر.

3. **الابتكار والإبداع:** إن تبني المؤسسات للأنشطة الإبداعية يؤدي إلى خلق قيمة لها، ويساعدها في السعي لإيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات، والإبداع هو قدرة المؤسسة على إيجاد أفكار خلاقة أو قدرتها للحصول على المعلومات وإتاحتها لدى العاملين لمساعدتهم في إنجاز الأعمال بطرق إبداعية (Dess et al. 2007)، ويعد عامل الإبداع عنصراً مهماً للارتقاء بمستوى المؤسسة وعمالها ودفعها نحو التوسع الخارجي.

ويرى الباحث ان الإبداع هو ميل المؤسسة للاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة والمعرفة

1 باسم طارق فنوص الدليمي، **أثر ممارسات القيادة التحويلية في تحقيق ريادة الأعمال: دراسة ميدانية في الكليات الأهلية العراقية**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2019/2018، ص ص 19، 20.

المتوفرة لاستخدامها في تطوير إمكانات المؤسسة وبالاعتماد على التكنلوجيا الحديثة.

4. **انتهاز الفرص:** يعد أمر انتهاز الفرص أو استغلالها أمراً في بالغ الأهمية، وهي قدرة المؤسسة على استغلال الظروف التي تواجهها في خلق منتجات أو خدمات توافي ذلك، فعملية الريادة تتمثل في قدرة المؤسسة على إشباع الحاجات غير المشبعة للفرد وللسوق والاستحواذ على الفرص قبل المنافسين (Rachiman, et al .2011). وذكر عبد (2016) ان الفرص تأتي لعدة أسباب منها عدم تماثل المنافسة في الأسواق، وكذلك عدم تماثل عوامل إنتاج السلع والخدمات، إضافة إلى عدم تماثل توزيع المعلومات المتعلقة بالمنافسة بين الأفراد والمنظمات، ومن سمات وخصائص الفرص المربحة والمهمة ان تكون جذابة وقابلة للتحقيق وبفترة زمنية كافية للانتشار، وان تكون ذات قيمة ومربحة وتحقق منافع .[1]

المطلب الثالث: عوامل نجاح مشاريع ريادة الأعمال

العوامل الاقتصادية: تتمثل العوامل الاقتصادية في الموارد الإعلامية البشرية، المعرفية التكنولوجية ، المالية والمادية ، التي بدونها لا يمكن تحقيق أي شيء ، هذه العوامل حتى و إن كانت متداخلة في بداية الأمر فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل و الموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة المشروع.

العوامل الاجتماعية والثقافية: يتم التركيز بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عاملا محددا للتوجه و الفعل الريادي ، والمقصود بالعوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن إن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو ريادة الأعمال من بينها العائلة ، المدارس الجامعات ، المهن ، الدين و العضوية في المجتمع .

العوامل المؤسساتية والتشريعية: ترتكز على مجموعة من العوامل أهمها:

أ_ السياسات العمومية: تعمل على دعم المؤسسات الأقل فعالية.

ب_ المؤسسات المصرفية تشكل البنوك في الواقع غالبا عنصراً مهما في الحصول على رأس المال من أجل بعث المشروع الريادي.

ج_ الجامعات و مراكز البحث.

1 باسم طارق فنوص الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

د_ العوامل الإقليمية : تسلط الجغرافيا الاقتصادية الضوء على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين بواسطة الصدفة بل بسبب وجود بنية اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ... هي التي تشجع و تدعم بروز هذا النشاط، إذن فأهمية الإقليم لا يمكن إهمالها سواء بالنسبة للريادي أو للمؤسسة.1

1 بوبكر يمينة، بوخاتم سناء، **تحليل استراتيجيات النجاح لريادة الأعمال النسائية في الجزائر – دراسة حالة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2021/ 2022، ص ص 9، 10.

خلاصة الفصل

ومن خلال دراستنا للفصل الثاني حاولنا التطرق لأهم النقاط التي تدور حول ريادة الأعمال والتعرف على ماهيته بشكل أعمق لأنها تحتوي على مفهوم شائع الاستعمال والتداول؛ ذلك من خلال تعريفه وذكره أهميته ومميزاته كما أن المقاولاتية يمكن القول من خلال ما سبق ذكره أنها ذات دور حيوي كبير في الاقتصاد ونجاح المشاريع والمنتجات الجديدة التي ينتجها رواد الأعمال.

إضافة لهذا كان لرواد الأعمال الدور البارز في تقديم الدور الكافي والسعي المستمر المكلل بالنشاط لتطور اقتصاد مشاريعهم وأفكارهم المتواصلة آنذاك، وهذا ما أدى إلى تحريك عجلة الاقتصاد بطبيعة الحال، وعليه كيف تمكَّنَ التمويل المصرفي الشامل للجزائر ومصر في دعم ريادة الأعمال في الفترة ما بين 2020-2023؟.

الفصل الثالث:

دراسة حالة (مقارنة بين التمويل المصرفي الشامل للجزائر ومصر في دعم ريادة الأعمال في الفترة ما بين 2020-2023)

الفصل الثالث دراسة حالة (مقارنة بين التمويل المصرفي الشامل للجزائر ومصر في دعم ريادة الأعمال في الفترة ما بين 2020-2023)

تمهيد

بعد ما تطرقنا لأهم الجوانب النظرية الخاصة بأبرز المفاهيم حول التمويل المصرفي الشامل وريادة الأعمال؛ سنحاول في هذا الفصل المقارنة حول دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال خلال الفترة 2000-2023 بين الجزائر ومصر.

حيث انتهجت الجزائر العديد من الآليات والأساليب لتفعيل دور ريادة أعمال مشاريعها المختلفة، فسعت الدولة الجزائرية للتزويد من مجهوداتها للوصول إلى تحقيق تمويل مصرفي شامل متكامل في الوطن.

كما أن مصر قامت بالعديد من الأعمال لتبرز مكانتها وسط الدول العربية ودول العالم أيضاً بواسطة تمول المصرفي الشامل في الكثير من قطاعاتها الكبيرة.

_ المبحث الأول: البنية التحتية والدعم الحكومي في الجزائر ومصر.

_ المبحث الثاني: طبيعة التمويل والتعليم في الجزائر ومصر.

المبحث الأول: البنية التحتية والدعم الحكومي في الجزائر ومصر

المطلب الأول: واقع البنية التحتية في الجزائر ومصر

أولاً- واقع البنية التحتية في الجزائر:

- **أهم مشاريعها:**

عرفت الجزائر منذ سنة 2001 إنجاز أهم وأكبر المشاريع المتعلقة ببناء البنية التحتية الوطنية والتي كلفت الخزينة العمومية أموالا ضخمة قدرت بـ: 531.8 مليار دولار، وتركزت هذه المشاريع بشكل أساسي في القطاعات الرئيسية التالية:

❖ **قطاع النقل والأشغال العمومية:**

حظي هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرامج التنموية ويعبر هذا القطاع عن مجموعة من الاستثمارات في البنية التحتية المتعلقة بالطرق السكك الحديدية، الموانئ والمطارات بالإضافة إلى المنشآت الفنية من جسور وأنفاق.

❖ **قطاع الري والموارد المائية:**

تتمثل مشاريع البنية التحتية في هذا القطاع في عمليات توسيع الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب الري، والاستخدام الصناعي والرفع من الاحتياطات المائية للبلاد وذلك بإنشاء السدود، خزانات المياه، حفر الآبار، واستحداث المحاجر المائية وتحلية مياه البحر.[1]

❖ **قطاع الطاقة:**

يعتبر الغاز والكهرباء المصدر الأول للطاقة والأكثر استخداما وقد عرف هذا القطاع تطورات معتبرة في الجزائر خلال فترة تجسيد البرامج التنموية وذلك من خلال توسيع شبكات واستحداث المولدات مما رفع من الطاقة الاجمالية المتاحة للسكان والمؤسسات، حيث انتقل حجم انتاج الكهرباء والغاز من 25029 جيغاواط و 62082 مليون م3 إلى حوالي 76000 جيغاواط و 130000 مليون م23 على التوالي خلال فترة الدراسة، أي أن المعروض من الكهرباء والغاز بجميع أنواعه طبيعي، مميع، مشترك) قد تضاعف أكثر من ثلاثة مرات، ويفسر هذا الارتفاع بالجهود المبذولة بالنسبة للربط بالشبكات حيث تجاوز

1 مجادي نصيرة، حماد مريم، **دور تمويل البنى التحتية الأساسية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2020/2019، ص 95، 99.

عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز 9 ملايين سكن ومؤسسة سنة 2017.

❖ **قطاع الاتصالات:**

عرفت البنية التحتية للاتصالات تقدما ملحوظا خلال الفترة (2001-2017) حيث قدر عدد زبائن شبكة الهاتف الثابت في سنة 2017 حوالي 3.5 مليون مشترك، في حين بلغ عدد مشتركي الانترنت الثابت نحو 2.9 مليون مشترك.

❖ **مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية:**

قامت الجزائر خلال الفترة (2001-2017) بإنجاز عدة منشآت قاعدية في قطاع التعليم والتكوين الصحة السكن والمراكز الثقافية والرياضية حيث تمكنت في مجال التعليم من انجاز 2105 مؤسسة مدرسية 53 مؤسسة تعليم عالي، و 416 معهد ومركز للتكوين المهني، وعلى مستوى الصحة فقد تمكنت من انجاز 1336 مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، أما على مستوى السكن تم تسليم أكثر من 3.5 مليون وحدة سكنية وقرابة المليون وحدة سكنية قيد الانجاز، وعرف قطاع الثقافة والرياضة تشييد 461 منشأة من دور ثقافة، مكتبات متاحف ومسارح، كما تم انجاز 1257 منشأة رياضية من ملاعب مسابح، ومركبات وقاعات رياضية .[1]

- **مصادرها:**

يمكن حصر أهم مصادر تمويل البنى التحتية في الجزائر في الشكل التالي:

1 مجادي نصيرة، حماد مريم، مرجع سبق ذكره، ص 100، 101.

الشكل رقم 01: يمثل مصادر تمويل البنى التحتية في الجزائر

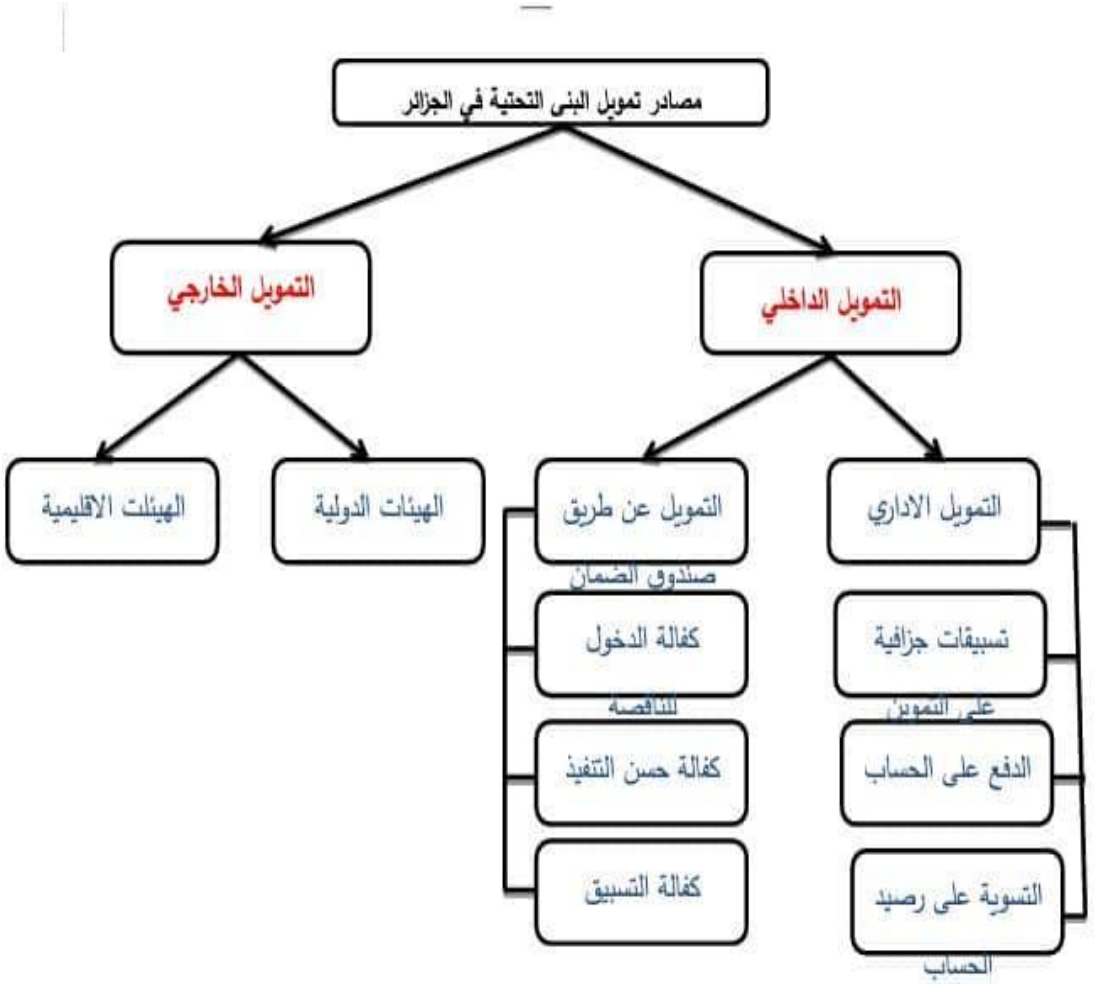

المصدر: قاضي نجاة، شويرب جلول، **واقع تمويل البنية التحتية في الجزائر في ظل الاندماج في الاقتصاد الرقمي**، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف- ميلة، 23 و 24 أفريل 2018، ص 11.

ثانياً- البنية التحتية في مصر:

تعتبر حالة البنية التحتية الحالية هي نتيجة عقود من الاستثمار الذي استهدف دفع معدل النمو الاقتصادي في مصر ومع ذلك، فقد عانى الاستثمار في البنية التحتية من تدهور كبير، والذي قد يتعارض مع أهداف الدولة في زيادة النمو الاقتصادي، ويتطلب تحسين الوضع الحالي للبنية التحتية ورفع كفاءتها في مصر زيادة حجم الاستثمارات؛ وفي هذا الشأن، شهدت مصر خلال الفترة الاخيرة تقدمًا ملحوظًا سواء في حجم الاستثمارات في البنية التحتية للنهوض بها ورفع كفاءتها في جميع المجالات، بما في ذلك النقل والاتصالات وتوليد الطاقة والمياه والصرف الصحي، بما يتوافق مع ما تستهدفه مصر من رفع مستوى الدخل القومي. وقد انعكس هذا على مرتبة

مصر في تقرير التنافسية العالمية حيث تقدمت مصر الى المركز 93 عالميا في عام 2019 بعد ان احتلت المرتبة 116 عالميا في عام 2015 فضلا عن تقدم ترتيبها وفقا لمؤشرات البنية التحتية من المركز 91 عام 2015 الى المركز 52 في عام 2019، حيث شهدت البنية التحتية في مصر ،تحسنًا ملحوظًا، وقد أدى ذلك بلا شك إلى دعم النمو الاقتصادي في مصر، كما ساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، فقد تجاوز حصة الاستثمار العام في البنية التحتية في مصر مثيله في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهو ما يظهر بوضوح من خلال الشكل رقم (2)، حيث يتبين اتجاه الدولة الى زيادة الاستثمارات بعد عام 2015 بعدما شهدت فترة من الانخفاض خلال الفترة من 2008 الى 2014.[1]

شكل رقم 02: تطور حجم الاستثمار في البنية الأساسية في مصر في جميع القطاعات بالمليار دولار

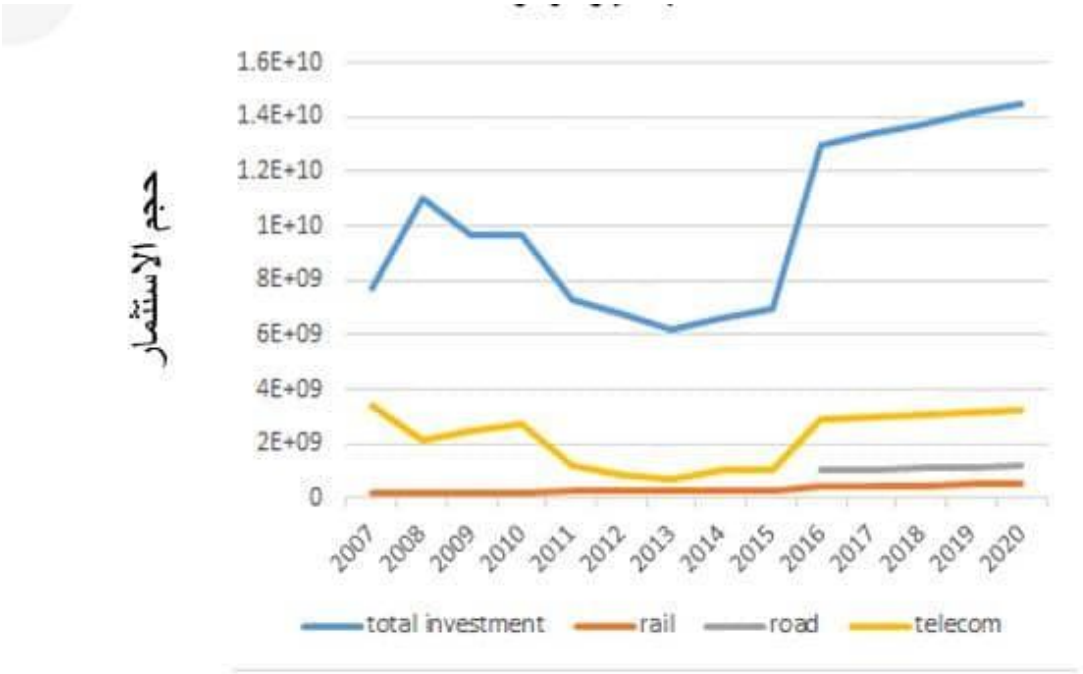

المصدر: محمد أحمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 108

1 محمد أحمد مطر، **تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000-2020**، مجلد 23، العدد 4، أكتوبر 2022، ص 107، 108.

وتجدر الإشارة هنا الى ان اجمالي الاستثمارات في الشكل السابق يعكس الاستثمارات في (7) قطاعات من قطاعات البنية التحتية وهي قطاعات الطاقة، الاتصالات، النقل الجوي، النقل بالسكك الحديدية، النقل عبر الطرق، الموانئ وأخيرا قطاع المياه والصرف الصحي.

وباستعراض تطور البنية التحتية في مصر, نجد انه خلال الفترة من 2002 الى 2020 تأرجحت الأهمية النسبية لقطاعات البنية التحتية المختلفة، حيث استحوذ كل من قطاع النقل والكهرباء والاتصالات والمياه والصرف الصحي على التوالي على النصيب الأكبر من اجمالي الاستثمارات في البنية التحتية في مصر في 2020. بينما استحوذ قطاع المياه والصرف الصحي على النصيب الأكبر من الاستثمارات في 20091. كما استحوذ قطاع الكهرباء على النصيب الأكبر من الاستثمارات في 2012. الا انه وكما يلاحظ من الشكل السابق اتجاه الاستثمار في البنية التحتية الى الزيادة في الاقتصاد المصري. حيث ارتفع حجم الاستثمار في البنية التحتية من 34,4 مليار جنيه في 2002 لتصل الى 473,7 مليار جنيه عام 2020 بعدما شهدت انخفاضا خلال الفترة من 2009- 2015. وعلى مستوي القطاعات، ففي قطاع الكهرباء والطاقة ارتفع حجم الاستثمار من 3,2 مليار جنيه عام 2002 الى 40,7 مليار جنيه في 2020. وفي قطاع الاتصالات ارتفع حجم الاستثمار من 1,5 مليار جنيه في 2002 ليصل الى 13 مليار جنيه في 2020, وفي قطاع المياه والصرف الصحي ارتفع حجم الاستثمار من 1,1 مليار جنيه الى 30,4 مليار جنيه خلال الفترة من 2002 – 2020. بينما شهد قطاع النقل والمواصلات طفرة كبيرة في حجم الاستثمار بشكل عام وفي الفترة الأخيرة بشكل خاص حيث ارتفع حجم الاستثمار من 8 مليار جنيه في 2002 ليصل الى 30 مليار جنيه في 2016 ثم يتضاعف الى 74 مليار جنيه في 2019. [2]

1 محمد أحمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2 محمد أحمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المطلب الثاني: الدعم الحكومي لمشاريع الجزائر ومصر

أولاً- الدعم الحكومي الجزائري:

يمكن التمييز بين 4 أنواع رئيسة من الدعم طبقتها الجزائر:

1.سداد وشراء ديون الشركات العمومية: من أجل أهداف اقتصادية، وعلى الأخص اجتماعية مرتبطة بالحفاظ على مناصب الشغل، أصبح سداد وشراء ديون شركات القطاع العام لدى البنوك تقليدا راسخا في الممارسات الحكومية.

تسديد الديون البنكية للمتعاملين الاقتصاديين الخواص:[2].

مس ذلك بصفة خاصة فئة الفلاحين طبقا للمادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001. بموجب هذا النص تم منح ترخيص للخزينة العمومية بمعالجة ديون الفلاحين اتجاه الدولة والنظام المصرفي بهدف تمكين هؤلاء من استرجاع قدراتهم التمويلية الذاتية وقدراتهم على الوفاء.[1]

3.دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة: تستفيد العديد من القطاعات من دعم الحكومة في شكل اعانات مالية مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية، يتم التكفل بنفقاتها من خلال الصناديق الخاصة المنشأة بواسطة قوانين المالية في شكل حسابات تخصيص خاصة (ح ت خ) تفتح لدى الخزينة العمومية، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالقطاع.

4.التخلي عن تحصيل الضرائب والرسوم للأنشطة الاستثمارية: تضم المنظومة التشريعية الضريبية ما لا يقل عن 490 إعفاء جبائي.[2]

ثانياً- الدعم الحكومي المصري:

تقدم الحكومة برامج دعم ومنح ومساعدات ومزايا اجتماعية لأفراد المجتمع مستهلكين ومنتجين لأغراض اجتماعية كمساندة الطبقات الفقيرة وغير القادرين وإقتصادية لتشجيع الانتاج وسياسية في المقام الاول لتحقيق الاستقرار.

1 الحاج بن شاعة، **آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 759.

2 الحاج بن شاعة، مرجع سبق ذكره، ص 760، 764.

خلال الفترة من 2007-2020 بلغ متوسط مبالغ الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية 195.8 مليار جنيه بحد أقصى 329.4 مليار جنيه في 16/2017 وحد أدنى 58.4 مليار جنيه في 06/2007. وبتقدير معادلة الإتجاه العام الخطية يتضح أن مبالغ الدعم زادت خلال تلك الفترة بمقدار 1.6 مليار جنيه سنوياً، كما يشير معامل التحديد إلى أن 93% من التغيرات الحادثه في مبالغ الدعم تعود إلى مجموعة من العوامل التي ينعكس تأثيرها عبر متغير الزمن وذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05.0.01.0.001 كما بلغ متوسط تلك المخصصات من إجمالي الإنفاق العام خلال تلك الفترة 28.6% بحد أقصى 36.1% في 08/2009 وحد أدنى 20.8% في 2020 وذلك كما يتضح من الشكلين التاليين، مع الأخذ في الاعتبار أن الزيادة في تلك المخصصات سنوياً لا تعى بالضرورة زيادة المبالغ المخصصة لبنود الدعم أو زيادة عدد المستفيدين وإنما قد يرجع الأمر الى إضافة بنود جديدة أو إرتفاع أسعار السلع أو الخدمات المدعمة مع ثبات عدد المستفيدين وربما انخفاضهم، والعكس صحيح[1].

1 عمرو فتيحة حنفى، محمد عثمان عبد الواحد، **تحليل هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية في مصر مع الإشارة إلى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 57، العدد 5، أكتوبر 2020، ص 220.

المبحث الثاني: طبيعة التمويل والتعليم في الجزائر ومصر

المطلب الأول: طبيعة التمويل في الجزائر ومصر

أولاً- طبيعة التمويل في الجزائر:

إن تحديث وتطوير (إصلاح) الجهاز المالي لا يشكل هدف في حد ذاته و إنما لإزالة إحدى العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي، والتي تتمثل في تخلف بنية الوساطة المالية و لجعلها عاملا مساعدا على النمو، و هنا يكمن الدور الإيجابي للبنية التحتية المالية و الملائمة في تعبئة الموارد المالية ومدخرات الأفراد، هناك ثلاث مصادر التمويل الاقتصاد وهي المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وسوق رأس المال.

1_ **المصارف:** يقصد بالمصارف تلك المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) إذ يحصل المصرف على أموال العملاء ذوي الفوائض و يقرضها لذوي الحاجة و هي تأتي في المرتبة الثانية من النظام المصرفي. أما من الناحية الحديثة فينظر إلى المصرف على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي و يباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.

2_ **المؤسسات المالية غير المصرفية:** و هي المؤسسات المالية التي تساهم في توفير رؤوس الأموال و متطلبات الاستثمار والتنمية دون ممارسة عمليات الصرفة الشاملة، و هي أشخاص معنوية مهمتها العامية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، عكس المصارف التي تعتمد أساسا على أموال المودعين. [1]

3_ **سوق رأس المال:** إن تكامل أسواق الأوراق المالية مع الجهاز المصرفي يرتبط بكونهما يقدمان أنواعا مختلفة و لكن متكاملة في أن واحد من حيث الخدمات المالية، فالأسواق توفر فرصا لمقايضة المخاطر وتعزيز السيولة، في حين تركز المصارف على إقامة علاقات وطيدة مع الشركات على المدى الطويل، بهدف الحصول على معلومات عن إدارتها وتعزيز الرقابة عليها. و منه فإن التمويل المصرفي و التمويل السوقي يرتبطان بموقف المستثمرين منها ومدى اهتمام على أي منهما وتأكيداً بديلاً من أجل تحقيق بنية تحتية سوقية البنية التحتية الرأسمالية متطورة لأن وجود قطاع مصرفي سليم يقع في صميم السوق الرأسمالية الفعالة.

1 كركار مليكة، **تشخيص البنية التحتية المالية وتفعيلها في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2017/2016، ص 165، 166.

فيما يتعلق بطريقة تمويل الاقتصاد ، لا تزال تقوم على الاقتراض و التمويل من قبل الخزينة العمومية لمختلف خطط الإنعاش فالتمويل الذي يعتمد على السوق المالي غير موجود تقريبا (تعبئة المدخرات و طرح الأوراق المالية).

في الواقع لا يوجد حتى الآن المنتجات المالية المصممة خصيصا لتوقعات المدخرين من أجل تعبئة مدخرات الأسر إن وظيفة وعاء الادخار وتحويله من طرف المصارف عن طريق نشاط القرض عرف تقدما نوعيا و كميا لاسيما ابتداء من 1990، فالقروض الموجهة للاقتصاد أو القروض الممنوحة من قبل البنية التحتية المصرفية (المصارف ومؤسسات المالية الأخرى ظهرت منذ عام 2004 كمكون وحيد المجموعة القرض الداخلي أو الائتمان الداخلي، لقد سجلت نموا بنسبة 11.2% في عام 2004 مقابل 8.9% من خلال سنة 2003 و 15.7 عام 2007 مقابل 18.6%% في سنة 2008، هذا يؤكد% استعادة القروض للاقتصاد، وفيما يلي جدول يبين تطور المؤشر النسبي القروض للاقتصاد / PIB (%) في الجزائر خلال فترة 2008-2015.[1]

ثانياً- طبيعة التمويل المصري:

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر. ووفقا لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2017/2018 تحتل مصر المرتبة 73 من أصل 137 دولة في توافر الخدمات المالية بشكل عام. والمرتبة 85 في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، والمرتبة 66 من حيث السهولة في الحصول على قرض. وتعتمد 95% من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها الثابتة ورأس المال العامل بدلاً من التعامل مع البنوك. ويُفيد تقرير ممارسة الأعمال في عام 2019 أن هناك تراجعا في مؤشر الحصول على الإئتمان بمصر بحوالي (70) درجة؛ حيث انخفض ترتيب مصر من المرتبة (90) في عام 2018 ، إلى المرتبة (160) في عام 2019. كذلك أفادت نتائج استبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بمصر تقدر بحوالي 1.2% فقط، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل حوالي 22 في المتوسط، وحوالي 18% في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل؛ وهناك مجموعة من العوامل التي تقف دائماً عقبة في الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من هذه العوامل افتقار الكثير من القائمين على هذه المشروعات لخبرة التعامل مع الجهات المصرفية، وارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشروعات نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية، وارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات)؛ وذلك يُعد انعكاسا لزيادة المخاطر المتعلقة بالسداد، وارتفاع تكلفة التقييم والإشراف. والكثير من هذه المشكلات ما زالت قائمة رغم مبادرة البنك المركزي المصري التي أطلقها لدعم

1 كركار مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 166، 167.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة في 6 يناير 2016 أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرو وغير المباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقام بتوفير 200 مليار جنيه على مدار أربع سنوات وبنسبة فائدة 5%.[1]

والجدير بالذكر هنا أنه ينبغي عند بحث ودراسة مشكلة صعوبة الوصول أو الحصول على التمويل أن يتم التركيز على جانبي العرض والطلب معا؛ حيث أن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود طلب وليس قصور عرض . ومن ثم فإنه يجب أيضاً بحث الأسباب المؤدية إلى عدم وجود طلب ومعالجتها في ذات الوقت[2].

المطلب الثاني: طبيعة التعليم في الجزائر ومصر

أولاً- التعليم في الجزائر:

وهكذا بعد أن تعود الجزائريون على التعليم المجاني طيلة العقود الماضية، شهدت جزائرنا الحبيبة في السنوات الأخيرة انتشارا للمدارس الخاصة، وهذا نتيجة لما شهده العالم بأسره من تغيرات كبيرة وأزمات عديدة بداية هذا القرن، وبالأخص بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على كل الميادين الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية ... داخل الدول بما في ذلك الجزائر، حيث تجلى ذلك في مظاهر من بينها إصلاح المنظومة التربوية التعليمية، هذا الإصلاح الذي لم يكن أساسا نابعا من شعور داخلي بواجب المبادرة إلى الإصلاح والتغيير، بل كان نتيجة ضغوط خارجية من قبل فرنسا والو . ا م. الأمريكية خصوصا من أجل التعديل في المناهج والمقررات الدراسية باعتبارها مسئولة عن جانب هام في نشأة الإرهاب، إضافة إلى ضغوط صندوق النقد الدولي على الجزائر لتخفيض النفقات العمومية في شتى القطاعات، بما في ذلك الميدان التربوي والدعوة إلى خصخصتها، والذي تزامن مع أزمة المدارس العمومية من اكتظاظها وضعف مستوى التحصيل الدراسي فيها، وارتفاع نسبة التسرب المدرسي منها ... هذه الظروف الداخلية والخارجية، أدت بعدد من الدول العربية إلى إعادة نظر شاملة في مختلف مكونات العملية التعليمية، وإفساح المجال أمام التعليم الخاص. فالحكومة الجزائرية أجبرت على الانسحاب التدريجي من احتكار ودعم الكثير من القطاعات التي أنهكت الخزينة العامة3، لتفتح أبواب التعليم كله وحتى العالي منه، أمام استثمارات القطاع الخاص، في خطوة غير مسبوقة وصادمة للمجتمع الجزائري،

1 حلمي سلامة محمود قنديل، **تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 21، يناير 2019، ص 64، 65، 66.

2 حلمي سلامة محمود قنديل، مرجع سبق ذكره، ص 66.

3 سعد عبد السلام، **التعليم في الجزائر الواقع والآفاق**، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص 116، 117.

والمسارعة في إصلاح المنظومة التربوية سنة 2003 والتي تضمنت في أهم بنودها فتح المجال للخواص من أجل إنشاء مؤسسات خاصة للتربية والتعليم. وقررت السماح للقطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة من رجال أعمال أمثال : رئيس منتدى المؤسسات المقرب من السلطة علي حداد، وصاحب أكبر إمبراطورية استثمارية في البلاد، والأكبر بعد شركة سوناطراك النفطية الحكومية يسعد ربراب ومؤسسات التعليم الخاصة هذه، مصطلح استعمله المشرع للدلالة على المدارس الخاصة التي تقدم تعليماً بمقابل مادي، بحيث تنوب هذه المدارس عن التعليم الرسمي العمومي، ويخضع إنشاؤها لدفتر شروط تمنحه وزارة التربية الوطنية كدليل على اعتمادها الرسمي.

وقد عرف المشرع المدرسة الخاصة بأنها مؤسسة خاصة للتربية والتعليم كل مؤسسة للتربية والتعليم ينشئها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص وتقدم تعليما بمقابل. وبذلك تم فتح الباب أمام الخواص، سواء أكانوا شخصيات طبيعية أم معنوية الإنشاء مدارس خاصة بعد أن احتكرت الدولة قطاع التربية والتعليم منذ الاستقلال فأنشئت قرابة 380 مدرسة خاصة منذ بداية التسعينيات، تقوم بتدريس حوالي 000 25 تلميذا في مختلف المستويات، والعديد منها تعتمد اللغة الفرنسية في تدريسها. فأصبح عدد المدارس الخاصة عبر الوطن هو 117 مدرسة خاصة، وعدد التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة يقدر بـ 20.220 تلميذ، من بينهم أكثر من 1800 تلميذ مسجل لامتحانات الطور الإبتدائي، فيما فاق عدد التلاميذ المسجلين للطور المتوسط 800 تلميذ، وأكثر من 1600 تلميذ مسجل لامتحانات شهادة البكالوريا. اعتبر البعض فتح قطاع التربية لاستثمار الخواص فرصة لإيجاد مجال للمنافسة نحو الجودة وتحسين المستوى، زيادة على تخلص الدولة من الأعباء المالية وتقليص مسؤوليتها على التربية والتعليم، خاصة بعد أن تجلت بوادر الفشل في المنظومة التربوية العمومية شكلا ومضمونا، إذ تزايدت نسبة المتسربين من المدارس إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي؛ فشهدت المدارس الخاصة رواجاً كبيرا، حيث أصبح الأولياء يفضلون تعليم أبنائهم فيها بدل المدارس الحكومية، بحثاً عن صفات وشروط معينة، منها الانضباط في الوقت وتطوير مهارات التلاميذ، وإمكانية متابعة أحوالهم بخلاف المدارس الحكومية؛ ورأى فيه آخرون نوعا من العودة إلى المجتمع الطبقي الأغنياء والفقراء، حيث سيصبح التعليم حكرا على أبناء الذوات[1].

1 سعد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 117، 118، 119.

ثانياً- التعليم في مصر

ولاشك أن هناك العديد من الجهود التي تبذلها الدولة لاستيعاب هؤلاء الأطفال عن طريق إيجاد صيغ بديلة تهدف إلى توفير فرص التعليم في المناطق الأقل حقا والمحرومة من الخدمات التعليمية، وتتمثل هذه الجهود الحكومية في جهود وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق التنمية الاجتماعي وغيرها، بالإضافة إلى جهود بعض المنظمات الدولية في هذا المجال مثل: اليونيسيف، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية، وبعض منظمات الأمم المتحدة، ناهيك عن جهود الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني مثل: جمعية السعيد للتربية والتنمية بالمنيا وأسبوط وسوهاج والأقصر، وجمعية الطفولة والتنمية بأسيوط وقد أفرزت هذه الجهود العديد من الصيغ البديلة مثل: مدارس الفصل الواحد التي تقيمها وزارة التربية والتعليم وتشرف عليها، ومدارس المجتمع في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونيسيف وجمعية الطفولة والتنمية، والدارس الصديقة للفتيات التي تتم خطوات تنفيذها بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة والوزارات والمحافظات المعنية في إطار مبادرة تعليم الفتيات، والمدارس الصغيرة في إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية، وأطفال الشوارع أو الأطفال بلا مأوى أو المدارس الصديقة المفتيان في ظروف صعبة. ولكن بالنظر إلى جميع هذه الجهود يمكن أن تلاحظ أنها تفتقر إلى التنسيق والتعاون اللازمين لثلاثي أي تعارض أو تكرار بين عمل كل هذه الجهات، وبما يضمن توفير فرص التعليم للأطفال في البيئات الفقيرة والمحرومة التي يصعب توصيل الخدمة التعليمية العادية المتمثلة في مدارس التعليم الأساسي الحكومية إليها، وليس هذا فقط بل وتوفير فرص تعليم عالية الجودة لهؤلاء الأطفال[1].

ولضمان تحقيق هذا التنسيق والتعاون يحاول البحث الحالي البحث في كيفية إدارة وتخطيط هذا النوع من التعليم المجتمعي والذي يضم كافة الأنواع السابق ذكرها بشكل يمكن أن يحدث التنسيق والتعاون الفعال بين هذه الجهات التي تقدم هذا النوع من التعليم، وبما يمكن أن يحدث أيضا التكامل في الجهود الصالح أطفالنا الذين حرموا من تقديم الخدمة التعليمية لهم لأي سبب كان. حيث تعتبر الإدارة عملاً إنسانيا يتم بالإنسان ولصالح الإنسان، ويعتبر بناء الإنسان وصقل خبراته واحدا من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة التربوية إلى تحقيقها، وتنجح الإدارة بمقدار ما تحقق من أهداف النشاط الذي تقوم عليه.

وإذا كان التعليم المجتمعي يتضمن فلسفة وأهداف وخطط وبرامج، فإن أكثر المربين يوافقون على أن الإدارة هي العنصر الأكثر حسما في مجال التعليم المجتمعي، فالإدارة عملية لها وظائف وعناصر تشمل التخطيط

1 غنيم صلاح الدين عبد العزيز عبد الوهاب محمود، **إدارة وتخطيط التعليم المجتمعي في مصر: دراسة ميدانية**، دار المنظومة، مجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2012، ص 70، 71.

والتنظيم والتنفيذ والتنسيق والرقابة والمتابعة والتقويم. وإذا كان الغرض الأساسي من الإدارة في أي منظمة هو تنظيم وتنسيق جهود الأفراد نحو إنجاز أهدافها، فإن أهدافها في التربية تتصل بعمليات التعليم والتعلم، وبهذا يكون الهدف الأساسي لإدارة التعليم هو خدمة وتدعيم تلك العمليات.

وتمثل الإدارة التربوية مجموعة الآراء والأفكار والاتجاهات والفعاليات الإنسانية التي توضح الأهداف وتضع الخطط والبرامج وتنظم الهياكل التنظيمية وتوجد الوظائف الإدارية والأجهزة التي تمارس التنفيذ والتدريب والمتابعة والتقويم، ويرى التربويون أن التخطيط التربوي السليم ذا القاعدة الأصيلة والتينة هو واجهة الإدارة التربوية المدركة، وهو وسيلتها الفعالة والمؤثرة في عملها بوجه عام، وهو الوسيلة الفيدة التحديث وتطوير فعالياتها، بحيث تلبي بصورة أفضل وأتم متطلبات العمل التربوي في البناء التربوي المراد وواجب كل إدارة تربوية مدركة يراد منها فعل ما يجب فعله تربويا أن تأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع وفق السياسة التربوية المعدة من المسؤولين عن التربية والتعليم [1].

1 غنيم صلاح الدين عبد العزيز عبد الوهاب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 71.

خلاصة الفصل

ومما سبق التطرق إليه في المقارنة بين دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال خلال الفترة 2000-2023 في كل من الجزائر ومصر، لاحظنا أن كلا البلدين عملا في مواكبة التطورات وتكثيف المجهودات للتوجه نحو الشمولية والوصول إلى الأهداف المنشودة في الهياكل المالية.

لقد كان للتمويل المصرفي الشامل دور كبير في دعم ريادة المشاريع التي تسعى الجزائر دائماً لتطويرها بُغية تنمية اقتصادها والوصول إلى تطور مستمر فيه، وبفضل مجهودات روادها حققت نهضة في الوساطة المصرفية .

أما في مصر فقد كان للتمويل المصرفي الشامل بصمة بارزة في دعم ريادة أهم مشاريعها المتنوعة والمختلفة هذا ما جعلها تحقق تكامل في مصارفها في شتى أنواعها في تلك الفترة.

خـــاتمة

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة وبعدما تطرقنا لعموميات حول كل من التمويل، التمويل المصرفي الشامل ودعم الريادة وعرض الجانب النظري منها وبعد التعرف على واقع دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في مصر والجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2023 ذلك بالقيام بمقارنة بينهما في الجانب التطبيقي، سنقوم بعرض اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الأساسية لهذا العمل.

ومما تطرقنا له سابقاً كمنطلق لصياغة الإشكالية التالية:

- في ما يتجلى دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال للجزائر ومصر خلال الفترة 2000-2023؟.

و يتجلى دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال للجزائر ومصر خلال الفترة 2000- 2023 في دعمه لأهم المشاريع الخاصة لكلا الدولتين والمساهمة في نموهما بشكل ملاحظ.

اختبار الفرضيات:

_ بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة التمويل المصرفي الشامل في تعزيز ريادة الأعمال من خلال توفير الوصول إلى التمويل لرواد الأعمال، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك من خلال إبراز دور التمويل المصرفي الشامل.

_ أما بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بتمتع كلا من الجزائر ومصر بنصيب وفير من دعم التمويل المصرفي الشامل لريادة الأعمال، فقد ثبتت صحتها بعد دراستنا للفصل الثالث والتطرق إلى المقارنة بينهما.

_ و أما الفرضية الثالثة المتعلقة بمواجهة ريادة الأعمال للتحديات في الحصول على تمويل مصرفي شامل في كل من مصر والجزائر، فقد ثبتت صحتها خاصة ما تعانيه البنية التحتية.

_ بينما الفرضية الرابعة المتعلقة بوجود ممارسات أفضل يمكن اتباعها لتعزيز دور التمويل المصرفي الشامل في دعم ريادة الأعمال في كل من مصر والجزائر، فثبتت صحتها هي أيضاً من خلال إبراز دوره.

آفاق الدراسة:

يعتبر عملنا قطرة من بحر ما يتعلق بالتمويل المصرفي الشامل ودعمه لريادة الأعمال من الدراسات التي توجهنا من أجل الحصول على اقتصاد شامل ودائماً في ازدهار أمام اقتصاد دول العالم الأخرى وتسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات التي تساعد على ذلك وتمده بالآفاق خاصة لرواد العمل ونذكر أهمها:

_ القيام بدراسة التمويل المصرفي الشامل في البُنى التحتية.

ـ طبيعة التمويل المصرفي الشامل في الشمال والجنوب لكلا البلدين.

ـ العمل على تشجيع رواد العمل خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة.

توصيات واقتراحات الدراسة:

إن أهم ما نقدمه من توصيات واقتراحات تمثل في ما يلي:

ـ قيام الدولة على توفير كل متطلبات الاقتصاد وتلبية حاجياته خاصة في المؤسسات المالية والوقوف عليها ورقابتها أيضاً.

ـ العمل على توفير نقاط توصيل أكثر للمنتجات والخدمات المالية التي يحتاجها أفراد المجتمع.

ـ العمل على تقوية العلاقة بين التمويل المصرفي الشامل وريادة دعم الأعمال لِمَا له من أهمية كبيرة في نهوضها وترقيتها.

ـ تقديم كل ما يلزم رواد الأعمال وتحفيزهم بكل المعدّات والهياكل المتاحة للقيام بأعمالهم سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

⟸الكتب

1. أحمد دروم، **الإبداع، ريادة الأعمال والتنمية الإقليمية (المحلية) المستدامة– دراسات ميدانية وتجارب رائدة**، منشورات مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، د د ن، ط1، د ب، 2019.

2. إيمون باتلر، **مدخل إلى ريادة الأعمال**، تر: محمد مطيع، مراجعة: نور عبدو وعدنان هريوى، المركز العربي للأبحاث، ط1، 2021.

3. بول ويستهيد ومايك رايت، **ريادة الأعمال**، ترجمة: رشا صلاح الدخاخني، مؤسسة هنداوي، د ط، 2013.

4. خالد مهدي سليمان، **ريادة الأعمال في السودان الأسس والمبادئ وطريق البداية وفق الدولة السودانية**، د د ن، ط1، 2023.

5. رانيا الشيخ طه، **الابتكار وريادة الأعمال**، صندوق النقد العربي، د ط، 2022.

6. عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، د ط، د د ن، 2018.

⟸ الأطروحات والرسائل الجامعية

1. باسم طارق فنوص الدليمي، **أثر ممارسات القيادة التحويلية في تحقيق ريادة الأعمال: دراسة ميدانية في الكليات الأهلية العراقية**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2019/2018.

2. بن قدور بشرى، بوبو رفيقة، **طرق تمويل المؤسسات الخاصة**، مذكرة ماستر، تخصص: مؤسسات اقتصادية، قسم: الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2023/2022.

3. بوبكر يمينة، بوخاتم سناء، **تحليل استراتيجيات النجاح لريادة الأعمال النسائية في الجزائر – دراسة حالة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2021/ 2022.

4. بولفراخ صابر، شطيبي محمد، **مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة "عياشي سعيد" لإنتاج البلاط**، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة

ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، 2020/2019.

5. تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي – دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود وتمويل، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2017/2016.

6. الجوزي غنية، **أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها – دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر- 3، 2012/2011.

7. زليخة علال، كميلة ليمان، **دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة مطاحن مرمورة – قالمة – للفترة (2012 – 2014)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، فرع: علوم مالية، تخصص: مالية المؤسسات، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2015/2014.

8. سعيد محمد أبو قرن، **واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة –دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية**، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2015.

9. طرفاوي شيخ، رابة أمينة، **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: مالية وبنوك، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2022/2021.

10. طلحي مريم، بوعروج سفيان، **دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة، 2022/2021.

11. طمبولي محمد الأمين، مزاولي مصطفى، **دور التمويل الإيجاري الإسلامي في تمويل المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مصرف السلام بأدرار)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: مالية مؤسسة، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية – أدرار، 2022/2021.

12. كركار مليكة، **تشخيص البنية التحتية المالية وتفعيلها في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 3، 2017/2016.

13. لعوج إيمان، **الصيرفة الإلكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: مالية وتجارة دولية، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الافتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 2023/2022.

14. مجادي نصيرة، حماد مريم، **دور تمويل البنى التحتية الأساسية في النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة مالية، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2020/2019.

⟸المجلات، المقالات والمحاضرات

1. إحسان صغير، **ريادة الأعمال**، 16 أكتوبر 2022
2. إيمون باتلر، **مدخل إلى ريادة الأعمال**، تر: محمد مطيع، مراجعة: نور عبدو وعدنان هريوى، المركز العربي للأبحاث، ط1، 2021.
3. البدري السيد مصطفى أحمد الجعفري، **تمويل المصارف الإسلامية مشاريع الميتافيرس "دراسة فقهية"**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، العدد6، 2022.
4. بقاش وليد، بن دادة عمر، **حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019.

5. بلقلة براهيم، **محاضرات في مقياس تمويل المؤسسة**، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022/2021.

6. بول ويستهيد ومايك رايت، **ريادة الأعمال**، ترجمة: رشا صلاح الدخاخني، مؤسسة هنداوي، د ط، 2013.

7. جابر سطحي، زينب فيلالي، **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز سمات الشمول المالي – الدول العربية أنموذجاً**، د.س.

8. الحاج بن شاعة، **آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021.

9. حلمي سلامة محمود قنديل، **تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولي**ة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 21، يناير 2019، ص 64، 65، 66.

10. رزق الله بن عبد الله اليزيدي، **دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية: دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الريادية بمحافظة جدة**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 44، العدد 4، 2024.

11. زنازرة ريمة، العيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه– دراسة نظرية–**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد2، 2023.

12. سعد عبد السلام، **التعليم في الجزائر الواقع والآفاق**، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، المجلد 09، العدد 02، 2020.

13. سعيد ضيف وآخرون، **نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال: مع الإشارة إلى تجربة الجزائ**ر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 05، العدد 02، 2020.

14. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، 2019.

15. طالبي سميرة، سعد الله آمال، **مداخلة بعنوان: سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، 24-25 نوفمبر 2021.

16.عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017.

17.العبسي علي وآخرون، **الصيرفة الشاملة وأثرها على المنظومة المصرفية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر، ديسمبر 2020.

18.عمرو فتيحة حنفى، محمد عثمان عبد الواحد، **تحليل هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية في مصر مع الإشارة إلى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية**، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 57، العدد 5، أكتوبر 2020.

19.غنيم صلاح الدين عبد العزيز عبد الوهاب محمود، **إدارة وتخطيط التعليم المجتمعي في مصر: دراسة ميدانية**، دار المنظومة، مجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2012.

20.محمد أحمد مطر، **تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000–2020**، مجلد 23، العدد 4، أكتوبر 2022.

21.محمد عبد الوهاب الصيرفي وآخرون، **ريادة الأعمال (المفهوم والنشأة والأهمية)– دراسة تحليلية**، مجلة كلية التربية، العدد 22، أبريل 2020.

22.محمد محروس سعدونى، **الشمول المالي وأثره في مستهدفات التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لواقع الدول العربية**، د.س.

23.هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**، العدد37، الجزء 3، 2022.